الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 7

المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

عاماً
شراكة فازدهار

E/ESCWA/CL6.GCP/2023/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 7

المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

شكر وتقدير

هذا التقرير هو السابع في سلسلة المنشورات التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تحت عنوان: «الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها». وقد أتى نتيجة جهد جماعي بذلته مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، بقيادة طارق العلمي، ومجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، بقيادة كارول شوشاني شرفان. وقد تمت صياغة هذا التقرير تحت إشرافهما.

ويود المؤلفون أن يخصوا بالشكر المشاركين في اجتماع فريق الخبراء المعني بـ «المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في المنطقة العربية» الذي عُقد لوضع هذا التقرير في 23 أيار/مايو 2023. وقد أسهمت المناقشات التي جرت خلال هذا الاجتماع إلى حدّ بعيد في تحسين محتوى التقرير وبلورة التوصيات الصادرة عنه.

منسق التقرير: يوسف شعيتاني، منسق أول لمشروع الوقاية من المخاطر (الإسكوا).

المؤلفون الرئيسيون: جولي برين (الإسكوا)، سارة هيس (الإسكوا)، خواكين ساليدو ماركوس (الإسكوا)، باتيل ناهابيديان (الإسكوا).

المراجعون والمساهمون: سمية المجذوب (الإسكوا)، رافاييل بيرتيني (الإسكوا)، هالفارد بوهوغ (المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو)، ميلاني كاميت (جامعة هارفارد)، ستيفاني شعبان (الإسكوا)، لانا السكافي (الإسكوا)، مي الطيب أحمد (جامعة الخرطوم)، نديم فرج الله (الجامعة الأميركية في بيروت)، فلورنس غاوب (معهد المستقبل)، مارتينا جاسكولسكي (التحالف البيولوجي/المركز الدولي للزراعة المدارية)، زياد خياط (الإسكوا)، كيونغمي كيم (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)، فلوريان كرامب (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)، إيرين ماكفي (زمالة قادة المستقبل التابعة لمؤسسة المملكة المتحدة للبحوث والابتكار، كلية لندن للاقتصاد)، وليد صالح (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، يوهان شار (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)، مها سكاه (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة)، بيترو تورنيزي (الإسكوا)، باولا فيسكو (جامعة أوبسالا)، ليا زامور (جامعة نيويورك)، مارلين آن توماسزكيفيتش (الإسكوا)، أمل فليم (الإسكوا).

دعم البحوث: جالا العاكوم (الإسكوا).

الدعم الإداري: نانسي زريق (الإسكوا).

المحتويات

شكر وتقدير 3

المحتويات 4

مقدمة 7

1. لمحة عامة عن الروابط المحتمَلة بين المناخ والسلام والأمن 9

2. توضيح سياق المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية 13

ألف. وجود الهشاشة وتحديات الحوكمة وانعدام الأمن والصراع 14

باء. تغيُّر المناخ وقابلية التأثُّر به 19

3. مظاهر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ 25

ألف. فقدان الدخل وسُبُل العيش 26

باء. المنافسة على الموارد 29

جيم. انعدام الأمن الغذائي 30

دال. الهجرة 32

4. مواجهة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية 37

ألف. اعتبارات سياساتية 38

باء. التوصيات 39

5. ملاحظات ختامية 44

المراجع 45

الحواشي 55

قائمة الأشكال

الشكل 1. الروابط المحتمَلة بين المناخ ومخاطر الصراع 10
الشكل 2. لمحة عامة عن البلدان الهشة والمعرَّضة بشكل خاص للتضرُّر من تغيُّر المناخ في المنطقة العربية 14
الشكل 3. عدد الوفيات في المنطقة العربية 15
الشكل 4. الأشخاص المحتاجون للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية 15
الشكل 5. التصورات النسبية للاستقرار السياسي وغياب العنف ذي الدوافع السياسية، 2021 16
الشكل 6. التصورات النسبية لفعاليّة الحكومة، 2021 16
الشكل 7. التصورات النسبية لسيادة القانون، 2021 17
الشكل 8. التصورات النسبية للجودة التنظيمية، 2021 17
الشكل 9. عدد المظاهرات في المنطقة العربية 17
الشكل 10. التصورات النسبية للتعبير عن الرأي والمساءلة، 2021 17
الشكل 11. دَيْن الحكومة المركزية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 18
الشكل 12. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) 18
الشكل 13. متوسط التغيُّر في درجات الحرارة لعام 2025 (نقطة الوسط لتوقعات الفترة 2016-2035) 19
الشكل 14. عدد المتضرّرين من الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية (بالملايين) 20
الشكل 15. متوسط التغيُّر في عدد أيام الصيف (أيام/سنة) 20
الشكل 16. التغيُّر الموسمي في عدد الأيام السنوية عندما تتجاوز المتساقطات اليومية نسبة الـ 09 في المائة (P09R) 21
الشكل 17. متوسط التغيُّر في الطول الأقصى لفترات الجفاف (أيام الجفاف المتتالية) (عدد الأيام في السنة) 22
الشكل 18. العاملون في الزراعة، 2019 (النسبة المئوية من إجمالي العمالة) (تقديرات منمذجة أعدَّتها منظمة العمل الدولية) 27
الشكل 19. التغيُّر في المياه المتاحة للمحاصيل 31
الشكل 20. النازحون، 2022 (النسبة المئوية من إجمالي السكان) 33
الشكل 21. النزوح الداخلي الجديد في المنطقة العربية 33

قائمة الأُطُر

الإطار 1. الاكتظاظ السكاني والجفاف والتصحُّر كعوامل محرِكة للنزاع في دارفور 26
الإطار 2. تغيُّر المناخ وفقدان سُبُل العيش والقرصنة في الصومال وشرق أفريقيا 28
الإطار 3. تحديات إدارة الموارد الطبيعية في المجتمعات المضيفة 34

مقدمة

مع ارتفاع درجات الحرارة، تؤثِّر الظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواتراً وشدةً على حياة الناس وسُبُل عيشهم في جميع أنحاء العالم. لطالما ركز الخطاب المتداول بشأن المناخ والأمن على كيفية تأثير تغيُّر المناخ على تفاقم انعدام الأمن الوطني والإقليمي مع ما يترتب على ذلك من آثار على صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن آثار تغيُّر المناخ تتجاوز انعكاسها على اندلاع الأعمال العدائية وشدتها. ففي المناطق المتأثِّرة أساساً بالنزاعات، يمكن أن تصبح الآثار المرتبطة بالمناخ عاملاً في تغيير قواعد اللعبة وتفاقم الدوافع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية القائمة لانعدام الأمن، مما يزيد من تعريض السكان الضعفاء أصلاً لأزمات متعدِّدة ومتقاطعة.

لا تُستثنى المنطقة العربية من ذلك حيث إنها تشهد مخاطر مناخية متزايدة وأشد حدة، بما في ذلك موجات الجفاف الطويلة في العراق والصومال والجمهورية العربية السورية، والفيضانات الغزيرة في السودان واليمن، فضلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر في مصر والعواصف الرملية والترابية في دول الخليج[1]. وفي الوقت نفسه، تعاني المنطقة من صراعات طال أمدها ومن انعدام الأمن والهشاشة. وعلى الرغم من انخفاض حدة النزاع بشكل عام منذ عام 2014، لا تزال التحديات الناجمة عن الاحتياجات الإنسانية وعدد النازحين والحوكمة مرتفعة.

إن الاستجابة لمثل هذه التحديات المتفاقمة ضرورة ملحة وفي الوقت نفسه مناسبة لتحديد الفرص السانحة التي يمكن أن تعزِّز السلام والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. في عام 2018، تمّ إنشاء آلية الأمن المناخي لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة آثار تغيُّر المناخ على السلام والأمن. وقد اعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالآثار السلبية لتغيُّر المناخ على الاستقرار في ما يتعلق بالعديد من الحالات الإقليمية وتلك الخاصة بكل بلد، على اختلافها. وتشمل الآلية أربع بعثات سياسية خاصة نشطة في المنطقة العربية (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل). وقد كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أول بعثة ميدانية أُلحق بها مستشار متفرغ للأمن المناخي والبيئة، ثم تبعتها عدة بعثات أخرى. في عام 2021، شاركت 113 دولة عضو في رعاية مشروع قرار لمجلس الأمن يهدف إلى دمج الأمن المناخي على اعتباره جزءاً من استراتيجيات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات[2].

يتقاطع التداخل المعقَّد بين المناخ والسلام والأمن مع الأولويات الإنمائية الأساسية الأخرى. ويتطلَّب التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها معالجة هذه القضايا المترابطة. وإذ يُسلَّم بأن لتغيُّر المناخ والصراع وانعدام الأمن آثاراً متباينة على مختلف الفئات أيضاً، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمَّشة تقليدياً، فإن الموضوع معترَفٌ به على نطاق واسع في مختلف الأُطُر العالمية[3]. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على سبيل المثال، تقرُّ بتغيُّر المناخ كعامل يؤثر على سلام النساء والفتيات وأمنهنّ[4].

يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة عن مخاطر الأمن المناخي في المنطقة العربية وتقديم توصيات لصانعي السياسات والوكالات المتعدِّدة الأطراف والجهات المعنيّة للتخفيف من هذه المخاطر. وللقيام بذلك، يعتمد التقرير على تحليل الروابط والمسارات المحتمَلة بين تغيُّر المناخ والصراع وانعدام الأمن. ستحدِّد الأقسام التالية أولاً الاتجاهات الإقليمية ذات الصلة، في ما يتعلق بانعدام الأمن والصراع والهشاشة (الفصل 2 (أ)) وتغيُّر المناخ (الفصل 2 (ب))، قبل الغوص في مسارات مخاطر الأمن المناخي (الفصل 3). ويُختَتم التقرير بتحديد الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات (الفصل 4 (أ)) وتقديم مجموعة من التوصيات ونقاط العمل المرتبطة بها (الفصل 4 (ب)).

1. لمحة عامة عن الروابط المحتمَلة بين المناخ والسلام والأمن

- إن العلاقة بين تغيُّر المناخ والسلام والأمن معقدة ومترابطة مع العديد من الاتجاهات والعوامل الأخرى.
- ومن المرجَّح أن تكون السياقات المتأثِّرة بالنزاعات والهشة الأكثر عُرضة للتأثيرات المناخية، لأن الهشاشة ترتبط بالتعرُّض للأزمات وعدم الاستقرار وربما النزاعات، من خلال ضعف أو عدم كفاية القدرة على إدارة المخاطر أو استيعابها أو التخفيف من حدتها.
- تؤثِّر جودة الحوكمة وفعاليّة المؤسسات على القدرة على الاستجابة لمخاطر المناخ والتكيُّف والتعامل معها، وهي قادرة على تخفيف انعدام الأمن والتوترات الناشئة عن قنوات الانتقال المختلفة.

إن العلاقة بين تغيُّر المناخ والسلام والأمن معقدة ومترابطة مع العديد من الاتجاهات والعوامل الأخرى. إن الآثار المتتالية لتغيُّر المناخ من شأنها أن تؤثِّر على الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية المعروفة جيداً لانعدام الأمن ومخاطر الصراع. ويؤثِّر ذلك على الناس بطُرق مختلفة، بسبب، من بين عوامل أخرى، المعايير المتعلقة بالجنسين، والإعاقة، والوصول إلى الموارد، وديناميات القوة التي تحدِّد مستويات مختلفة من التعرُّض للأخطار، ومَواطن الضعف، والقدرات على التعامل مع المخاطر أو إدارتها أو التخفيف من حدتها.

ولذلك، لفهم العلاقة بين تغيُّر المناخ والسلام والأمن، فإن تحديد قنوات ارتباطها المحتمَلة أمر أساسي. واستناداً إلى الإطار الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو في جامعة أوبسالا بالتعاون مع الإسكوا[5]، تم تحديد أربع قنوات رئيسية للانتقال من مخاطر المناخ إلى مخاطر الصراع، ولا سيّما فقدان سُبُل العيش والدخل، والتنافس على الموارد، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة (الشكل 1). تتأثَّر هذه القنوات جميعها بتغيُّر المناخ وقد تسهم في زيادة خطر نشوب الصراعات. وقد تؤثِّر الاتجاهات الكبرى الأخرى مثل التغيُّرات الديمغرافية والتحضُّر والتغيُّر التكنولوجي أيضاً على هذه القنوات.

الشكل 1. الروابط المحتمَلة بين المناخ ومخاطر الصراع

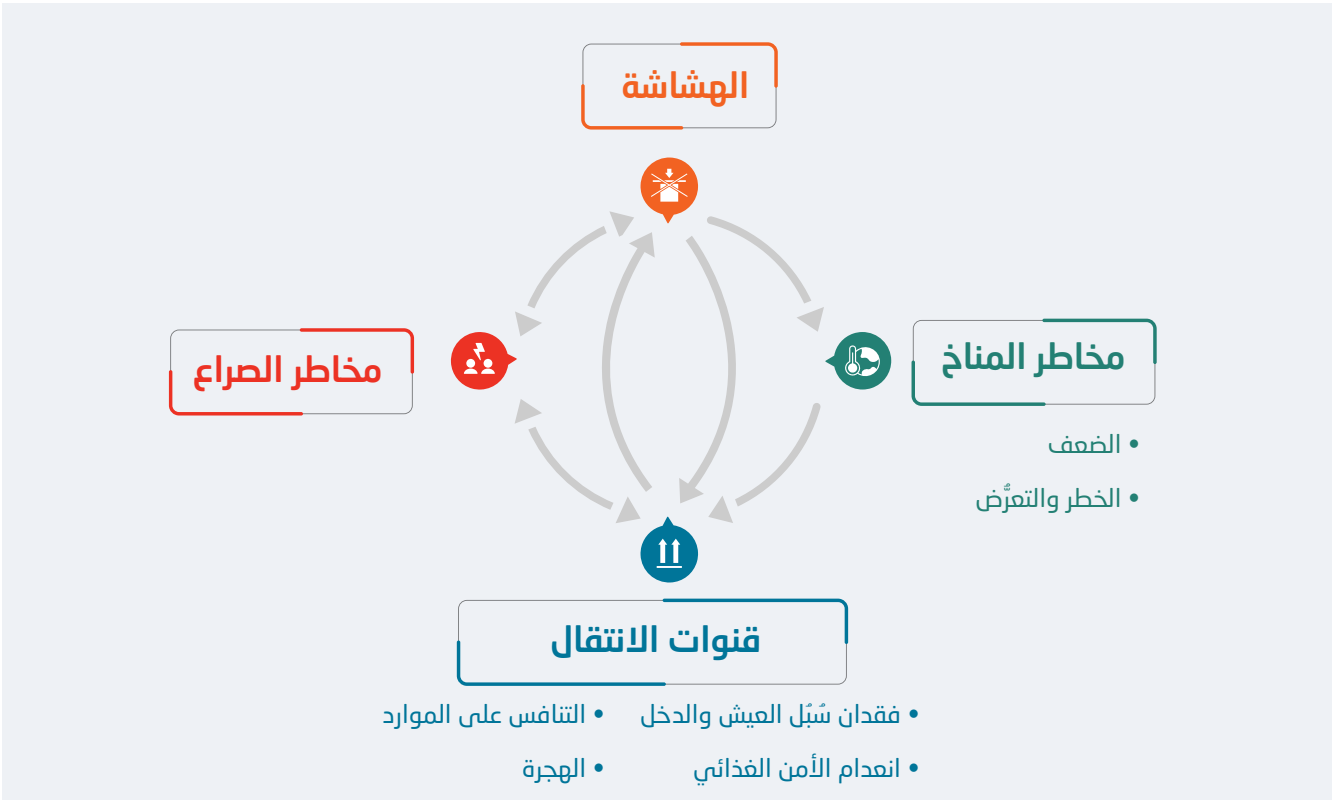

المصدر: المؤلفون اقتباساً من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو والإسكوا (2021).

والأهم من ذلك أن هذه الآليات يمكن أن تكون أيضاً مصدراً لانعدام الأمن في حد ذاتها. ويرتكز انعدام الأمن بهذا المعنى على الأبعاد السبعة للأمن البشري (الاقتصادي والغذائي والصحي والمجتمعي والبيئي والشخصي والسياسي) ويمكن أن يَحْدُث على مستويات متعدِّدة (الشخصية أو الأسرية أو المجتمعية أو الحكومية أو عبر الوطنية)[6]. فعلى سبيل المثال، يرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطاً مباشراً بانعدام الأمن في البُعد الغذائي وفقدان الدخل أو سُبُل العيش، ويمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي، بينما يمكن أن يسهم كلاهما في الوقت نفسه في زيادة خطر نشوب الصراعات. ويعزِّز هذا المفهوم الواسع للأمن الروابط بين تغيُّر المناخ والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن.

وقد يؤثِّر الصراع أيضاً على قنوات الانتقال هذه، ويؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي وزيادة الهشاشة والتأثُّر بتغيُّر المناخ. لذا فإن التحديات مجتمعةً قد تُنشئ «حلقة مفرغة من الضعف وفخاخاً للنزاعات»[7]. وبالتالي فإن السياقات الهشة والمتأثِّرة بالنزاعات معرَّضة لمخاطر متقاطعة ومضاعفة يمكن أن تؤدي إلى دوامات من الكوارث المناخية والصراعات[8].

يعتبر الضعف عنصراً أساسياً لتحديد إلى أي مدى يؤدي التعرُّض لمخاطر المناخ إلى آثار سلبية. ويتعلق ذلك بقدرة الناس والمؤسسات والنُّظُم على التأقلُم مع الآثار المناخية الضارة ومعالجتها وإدارتها والتغلُّب عليها، أو بعبارة أخرى، القدرة على التكيُّف والمواجهة. هذا وتلعب جودة وفعاليّة الحوكمة والمؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية وعدم المساواة وأدوار الجنسين والإعاقة وغير ذلك دوراً مهماً في هذا الصدد. وعلى هذا النحو، ترتبط القدرة على التكيُّف والمواجهة ارتباطاً وثيقاً بالهشاشة وتتأثر بها.

وترتبط الهشاشة، بمفهومها الواسع، بالتعرُّض للأزمات وعدم الاستقرار والصراعات المحتمَلة، من خلال ضعف أو عدم كفاية القدرة على إدارة المخاطر أو استيعابها أو التخفيف من حدتها. ويمكن أن تتواجد الهشاشة بدرجات مختلفة وتتجلى من خلال مجموعة من الأبعاد المختلفة، بما فيها الأبعاد المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإن ضعف المؤسسات التفاوتات الاجتماعية المزمنة وعدم الاستقرار السياسي هي بعض المؤشرات على الهشاشة. وفي الوقت نفسه،

من المرجَّح أن تؤثِّر هذه العوامل على القدرة على التكيُّف والمواجهة بين الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات.

وبالتالي، من المرجَّح أيضاً أن تكون البلدان الأكثر هشاشة هي الأكثر عُرضة لتأثيرات المناخ. هذا وتختلف مستويات قابلية التأثُّر والهشاشة باختلاف المجتمعات والجماعات المحلية. إذ تواجه المجموعات المختلفة مستويات مختلفة من قابلية التأثُّر بسبب اللامساواة الهيكلية وديناميات القوة والحصول على الموارد وغيرها. ويعود ذلك في المقام الأول إلى تأثير المعايير المتعلقة بالجنسين والإعاقة وديناميات القوة، فضلاً عن الأُطُر القانونية التمييزية وما ينتُج عنها من اختلافات في الوصول إلى الموارد الطبيعية والأصول الاقتصادية واستخدامها والتحكُّم بها، والتنقُّل والهجرة، والنفاذ الرقمي، وسلطة صُنع القرار، وتوقعات الأسر المعيشية أو المجتمع. فعلى سبيل المثال، يختبر كل من النساء والرجال مستويات مختلفة من التعرُّض للمخاطر البدنية ولكلٍ قدرات متفاوتة على التعامل مع المخاطر. وبالتالي، فإن فهم هذه الآثار المتباينة أمر حيوي أيضاً لإيجاد حلول أكثر إنصافاً وشمولاً لمواجهة التحديات التي يفرضها تغيُّر المناخ على السلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، تؤثِّر نوعية الحوكمة وفعاليّة المؤسسات على القدرة على الاستجابة لمخاطر المناخ والتكيُّف معها ومواجهتها، ولها القدرة على التخفيف من انعدام الأمن والتوترات الناشئة عبر قنوات الانتقال المختلفة. في الواقع، يمكن للمؤسسات أن تكون للمجتمع بمثابة «جهاز مناعة»[9]. خلُص تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ الذي وُضِع عام 2022 بشأن آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه وقابلية التأثُّر به، إلى أن ضعف التخطيط المؤسسي والاستجابات هي عوامل رئيسية لبروز العنف والصراع في سياق تأثيرات المناخ، حيث تؤدي الاستجابات غير المنصفة إلى تفاقم الدوافع المعروفة مثل تهميش المجموعات وإقصائها وحرمانها من حقوقها[10]. تؤدي المؤسسات مجموعة متنوعة من الوظائف التي تحدِّد قدرة المجتمع المحلي على التكيُّف والقدرة على المواجهة، بما في ذلك توفير القيادة، وتنفيذ السياسات، وتقديم الخدمات، وتعبئة الموارد وتوزيعها، وجمع المعلومات ونشرها. وبالتالي، فإن الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعّالة أمران أساسيان للحد من الهشاشة وقابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ، لا سيّما عند اعتماد منظور تقاطعي يأخذ في الاعتبار نوع الجنس والإعاقة والعمر وصفة اللاجئ، وغيرها من العوامل. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الاعتراف بالتجارب المتباينة في تقليل المخاطر حيال طائفة المناخ والسلام والأمن وتحديد الفرص لبناء سلام أكثر شمولاً والحفاظ عليه. وبناءً عليه، يشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ إلى أن «بناء السلام البيئي من خلال تقاسم الموارد الطبيعية، والتكيُّف المُراعي لظروف النزاع، وبناء السلام القادر على الصمود إزاء تغيُّر المناخ يوفر سُبُلاً واعدة للتصدي لمخاطر الصراع»[11].

ويتوقف ما إذا كانت الآثار المناخية تسبِّب انعدام الأمن وتؤثِّر على خطر الصراع وإلى أي درجة، على عوامل مختلفة، ملطِّفة أو مفاقِمة، تتعلق بالهشاشة، مثل نوعية الحوكمة وفعاليّة المؤسسات ومقدِرتها والتماسك الاجتماعي وانتشار أوجه عدم المساواة. فمن شأن هذه العوامل أن تخفف من حدة التوترات وانعدام الأمن الناشئين عبر مختلف قنوات نقل المخاطر، مع أنها قد تؤدي أيضاً إلى تفاقمها. فمن المرجَّح أن تكون الدول التي تشهد نزاعات هشة، تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، مما يعرِّضها لمخاطر مناخية أكبر مع إمكانيات محدودة للتكيُّف. كما أن ضمان المشاركة الشاملة من المجتمع بأسره في تنفيذ السياسات والمشاريع أمرٌ ضروري لضمان معالجة الشواغل أو الاحتياجات أو المظالم المتقاطعة لمختلف المجموعات، مما قد يسهِّل الحدّ من التوترات.

2. توضيح سياق المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية

- تواجه المنطقة العربية تحديات بمخاطر مركّبة، مع تداخل قابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ والهشاشة إلى حد كبير.
- تنتشر التحديات المتعلقة بالحوكمة وعدم المساواة والأمن لا سيّما في البلدان التي تشهد صراعات، ولكن بدرجة أقل في بلدان أخرى من المنطقة أيضاً.
- تخلّف التأثيرات المناخية تداعياتها بشكل متزايد على المنطقة ومن المتوقع أن تزداد سوءاً في السنوات القادمة مع تعرُّض بعض المناطق بشكل خاص لدرجات الحرارة القصوى ومخاطر الفيضانات والجفاف.
- إن تنوّع المنطقة العربية يعني أن البلدان تختلف اختلافاً كبيراً في تجربتها للترابط بين المناخ والسلام والأمن.

في حين أن جميع بلدان المنطقة تتأثَّر بتغيُّر المناخ، فإن تأثُّرها هذا يتم بطُرق مختلفة وفي سياقات مختلفة. فالآثار المترتبة عن أي خطر مناخي تتوقف في الواقع على الظروف المحلية. في الأماكن التي تتمتَّع فيها الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية بمستوى عال من القدرة على التكيُّف والمواجهة، قد تكون الآثار أقل حدة وقد تسبِّب قدراً أقل من انعدام الأمن أو المخاطر، مقارنة بالأماكن التي تفتقر إلى هذه القدرة. تتميّز المنطقة العربية بالتنوّع الاجتماعي والاقتصادي وتشمل بلداناً في مراحل متباينة من التنمية الاقتصادية، وتتمتَّع بثروات مختلفة من الموارد الطبيعية. وفي ما يتعلق بالأمن والاستقرار السياسي، يتمتَّع بعض البلدان باستقرار نسبي ويُعَدُّ بين الدول ذات الدخل الأعلى في العالم. بينما يعاني البعض الآخر من الهشاشة وانخفاض الدخل ويكابد صراعاً طويل الأمد. في الوقت نفسه، تتعرَّض المنطقة بشكل متزايد لمخاطر مناخية أكثر حدة وتواتراً وشدة. وبالنظر إلى هذه التحديات المركَّبة، فإن البحث في الاتجاهات والتوقعات المختلفة التي قد تغذي زيادة المخاطر الناجمة عن الترابط بين المناخ والصراع أمرٌ يُعتبر ذا أهمية كبيرة.

ثمة تداخل بين البلدان التي تُعتبر هشة وتلك المعرَّضة بشكل خاص للتضرُّر من تغيُّر المناخ والتي تفتقر إلى الاستعداد لتحسين القدرة على الصمود، كما هو مبيَّن في الشكل 2. وهذا يوضِّح أيضاً أوجه الترابط بين المصطَلحين، على النحو الذي نوقِش في الفصل 1.

الشكل 2. لمحة عامة عن البلدان الهشة والمعرَّضة بشكل خاص للتضرُّر من تغيُّر المناخ في المنطقة العربية

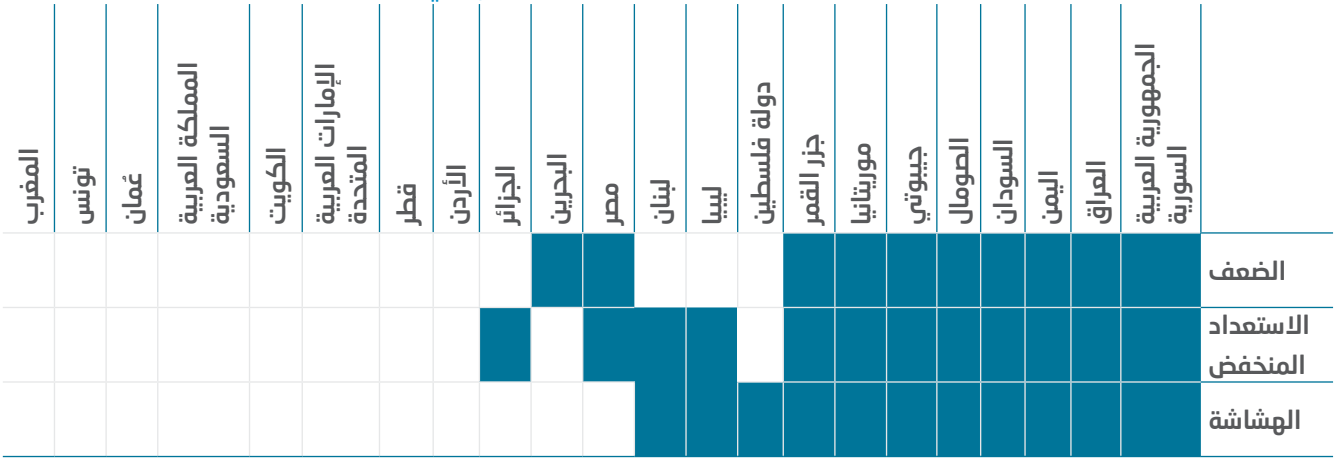

المصدر: المؤلفون إستناداً إلى World Bank (2022b), OECD (2022) and ND-GAIN.

ملاحظة: يتم تمييز بلد ما على أنه هش إذا صنَّفه البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنه هش. يتم تمييز بلد ما على أنه معرَّض بشكل خاص للتضرُّر من تغيُّر المناخ إذا كان في الربع العلوي الأيسر أو الأيمن من مصفوفة ND-GAIN (أعلى مستوى من قابلية التأثُّر)، بينما يتم تمييزه على أنه يفتقر إلى الاستعداد إذا كان في الربع السفلي أو العلوي الأيسر. لا تتوافر لدولة فلسطين بيانات عن قابلية التأثُّر أو عن الاستعداد.

تُعَدُّ البلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات بين أكثر البلدان قابلية للتضرُّر من تغيُّر المناخ بسبب انخفاض القدرة على التكيُّف ومواجهة آثار المناخ وعلى التخفيف من احتمال زيادة مخاطر الصراع. ويُعتبر أحد عشر بلداً «هشاً» إما من قِبل البنك الدولي أو من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[12]. وفي حين تختلف التعريفات بين المنظمتين، فإن كلتيهما تشملان التركيز على التحديات المؤسسية والاجتماعية. فالبلدان «الهشة»، وفقاً للبنك الدولي، هي تلك التي لديها أضعف بيئة مؤسسية وسياساتية، أو التي لديها مؤشرات أخرى على عدم الاستقرار وانعدام الأمن، في حين أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تُضمِّن أبعاداً إضافية في تحديدها للهشاشة[13]. وحقيقة أن نصف البلدان العربية تعاني من الهشاشة، وفقاً لتعريف إحدى المنظمتين على الأقل، تدل على التحديات العديدة التي تواجه المنطقة، لا سيّما في ما يتعلق بالحوكمة والمؤسسات وانعدام الأمن.

ألف. وجود الهشاشة وتحديات الحوكمة وانعدام الأمن والصراع

تنتشر في المنطقة العربية تحديات الهشاشة وانعدام الأمن والحوكمة. فكافة البلدان التي تشهد نزاعات هشة بشكل خاص ومعرَّضة لآثار تغيُّر المناخ بينما تفتقر إلى الاستعداد لتحسين القدرة على الصمود. وتواجه هذه البلدان أكبر التحديات في التصدي للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، فإن البلدان التي لا تصنَّف حالياً على أنها هشة قد لا تزال تعاني من تحديات الحوكمة، وعدم المساواة، وتوافر الموارد والقدرات، مما قد يؤثِّر بدوره، مع مرور الوقت، على تعرُّضها للتضرُّر من تأثيرات المناخ والهشاشة. لذلك، لا بدّ من إجراء دراسة أكثر شمولاً للاختلافات والتحديات الرئيسية المتعلقة بالهشاشة في المنطقة.

1. العنف: إرث من الصراع وانعدام الأمن

تهيمن النزاعات الداخلية على مشهد الصراع في المنطقة العربية، بما في ذلك الصراعات ذات الأبعاد العابرة للحدود[14]. وتوصف هذه الصراعات عموماً بأنها مائعة وطويلة الأمد ومعقدة. ويعيش حوالي 30 في المائة من سكان المنطقة في ظل الصراعات، مما يجعل هذه النسبة ثاني أعلى نسبة في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[15]. في عام 2021، كانت سبع دول عربية في حالة نزاع أو تشهد عنفاً سياسياً مميتاً، مع إطالة أمد العديد من النزاعات[16]. ومع ذلك، انخفضت الوفيات الناجمة عن المعارك في المنطقة العربية منذ الذروة التي بلغتها في عام 2014، وهي تَحْدُث إلى حد كبير في عدد قليل من البلدان. ومثَّلت الصراعات الثلاثة الأكثر دموية في عام 2021، أي تلك الواقعة في الجمهورية العربية السورية والصومال واليمن، أكثر من 80 في المائة من جميع الوفيات في ذلك العام[17].

وعلى الرغم من انخفاض عدد الوفيات المطلقة منذ عام 2014، تسود الهشاشة وانعدام الأمن في العديد من الدول العربية.

الشكل 3. عدد الوفيات في المنطقة العربية

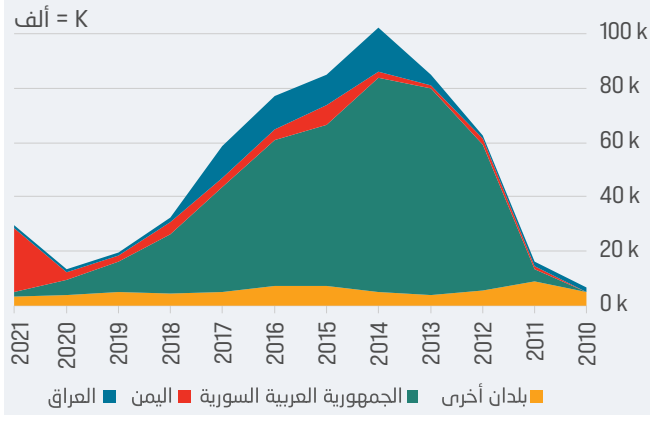

المصدر: برنامج بيانات النزاعات في جامعة أوبسالا.

ملاحظة: العدد الإجمالي هو مجموع كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء دولة فلسطين.

الشكل 4. الأشخاص المحتاجون للمساعدات الإنسانية في المنطقة العربية

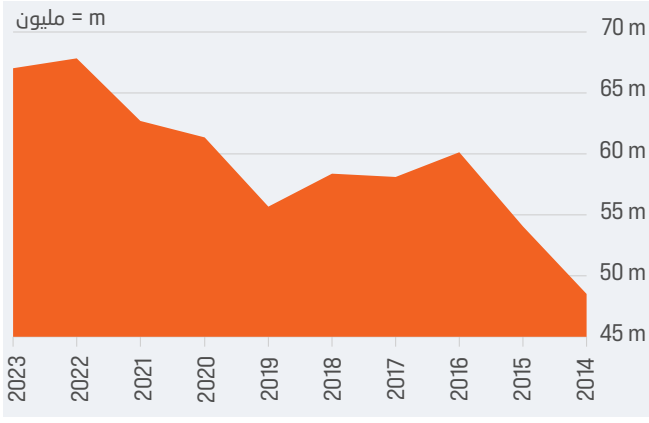

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة: البلدان المدرجة هي العراق ولبنان وليبيا ودولة فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن. لم يتم تضمين الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين المتعلقة بالجمهورية العربية السورية.

وإلى جانب الوفيات والإصابات المباشرة التي تُلْحِقُ الضرر بالبنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، أدى الصراع إلى تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات الإنتاجية، وتعطيل سُبُل العيش، وإجبار الناس على الفرار من ديارهم، وتآكل البنية التحتية الأساسية لدعم التنمية المستدامة. ففي الجمهورية العربية السورية واليمن، أدى الصراع إلى حلقة مفرغة من تدهور الحوكمة وحقوق الإنسان واشتداد الصراع[18]. وعلاوة على ذلك، أثَّر الصراع الواسع النطاق على التنمية الشاملة في العراق وليبيا والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن[19].

لا يزال عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وعدد النازحين قسراً بسبب النزاع مرتفعاً (الفصل 3 (د)). وهذا يشير إلى أن ظروف العودة غير مؤاتية، بسبب التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنزاع التي لم يتم حلها، فضلاً عن تهديدات العنف والاضطهاد. في عام 2022، استضافت المنطقة العربية أكثر من 9.4 مليون لاجئ و20.4 مليون نازح داخلياً. وتضطلع وكالات الإغاثة بدور هام في توفير المعونة الإنسانية لهذه الفئات الضعيفة. وكما هو مبيَّن في الشكل 4، يحتاج ما يقرب من 67 مليون شخص في المنطقة إلى المساعدة الإنسانية. في عام 2023، يتركَّز أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في اليمن (21.6 مليون) والسودان (15.8 مليون) والجمهورية العربية السورية (15.3 مليون) والصومال (8.25 مليون)، وهذه هي أيضاً من بين البلدان الأكثر عُرضة للتأثيرات المرتبطة بالمناخ.

كما توجد أشكال أخرى من العنف داخل المنطقة، بما في ذلك زيادة العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الفئات المهمَّشة الأخرى. وقد أشارت مقرِّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنيّة بالعنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه إلى أن «تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يؤديان إلى تفاقم جميع أنواع العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة والفتاة، والتي تتفاقم بسبب النُّظُم القانونية التمييزية وهياكل الحوكمة وعدم المساواة في توزيع السلطة، مما يؤدي إلى محدودية سُبُل المشاركة والخدمات العامة والبنية التحتية»[20]. عند إضافة الصراع إلى المعادلة، يزداد خطر التعرُّض للعنف القائم على نوع الجنس أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ازدياداً كبيراً. وتقدِّر منظمة الصحة العالمية أن 31 في المائة من النساء في إقليم شرق المتوسط، الذي يشمل المنطقة العربية، تعرَّضن لشكل من أشكال عنف الشريك مرة واحدة على الأقل في حياتهن[21]. هذا وقد انخفضت حالات زواج الأطفال في المنطقة بشكل كبير في العقود الأخيرة. لكن المعدلات ارتفعت في المناطق التي تشهد تفاقم الصراع والنزوح وانعدام الأمن حيث تزوجت واحدة من كل خمس فتيات في المنطقة العربية وهي دون سن 18 عاماً[22]. وينتشر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في عدة دول عربية ولا سيّما جيبوتي ومصر والصومال والسودان واليمن[23].

2. تحديات الحوكمة

لا تزال التصورات حول خطر عدم الاستقرار السياسي والعنف المُساق بدوافع سياسية سلبية نسبياً في معظم المنطقة

العربية، كما هو مبيَّن في الشكل 5، وهذا ليس بمستغرب، لا سيّما في البلدان التي تعاني من الصراعات. وقد أصاب الوهن المؤسسات والحوكمة، من بين سواها، بسبب النزاع الذي طال أمده، علماً بأنها قد تتسم بالفساد وضعف سيادة القانون والقدرات المحدودة، مما يشكِّل تحدياً لقدرتها على تسهيل التكيُّف والتخفيف من انعدام الأمن والمظالم التي يواجهها السكان بسبب تأثيرات المناخ، والحدّ من مخاطر العنف. والواقع أن الصراع يؤثِّر على جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك المؤسسات، التي يمكن إضعافها بسبب تحويل الموارد الحكومية نحو الإنفاق العسكري والإنفاق المرتبط بالصراع.

تعاني المنطقة من تحديات كبيرة في مجال الحوكمة[24]. وينعكس هذا أيضاً في التصورات حول مختلف جوانب الحوكمة. ويُنظر إلى فعاليّة الحكومات (الشكل 6) والجودة التنظيمية (الشكل 8) وسيادة القانون (الشكل 7) نظرة سلبية نسبياً في معظم البلدان العربية مقارنة بالبلدان الأخرى في العالم، مما يشير إلى وجود تحديات في ضمان الحكم الرشيد والمؤسسات الفعّالة. والتصورات سلبية بشكل خاص في ليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن، وكلها تعاني من الصراع. كما سجّلت بلدان أخرى في حالة نزاع درجات منخفضة لا سيّما في مؤشرات الحوكمة المختلفة، بالإضافة إلى جزر القمر، في حين أن أداء دول مجلس التعاون الخليجي والأردن فقط هو الأفضل قليلاً من المتوسط العالمي.

إن التعبير عن الرأي والمساءلة والمشاركة الشاملة في عمليات وضع السياسات والبرمجة وصُنع القرار كلها أمور مهمة في تعزيز السياسات العادلة والفعّالة والمستدامة، التي تلبي احتياجات جميع الناس. وبالتالي، فإن تمثيل مختلف الأجناس والفئات المهمَّشة تقليدياً، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، في عمليات صُنع السياسات أمرٌ مهم. إن عدم كفاية التقدُّم في قضايا الحوكمة الهيكلية مثل التمييز القانوني والمعايير والمواقف الاجتماعية غير العادلة وتدني مستويات المشاركة السياسية، هي السبب الجذري لعدم المساواة بين الجنسين، وهي تقوِّض القدرة على التقدُّم نحو مجتمعات أكثر ازدهاراً. فالمشاركة السياسية للمرأة منخفضة بشكل خاص في المنطقة العربية، حيث تشغل النساء 18.3 في المائة فقط من المقاعد في البرلمان. وهذا هو ثاني أدنى معدل بين مناطق العالم[25]. كذلك، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة مستبعَدون إلى حد كبير من عمليات صُنع القرار ويعانون من تمثيل ضئيل أو معدوم في البرلمان أو الهيئات السياسية في المنطقة العربية. إن ضمان حصول الناس على الفرصة والقدرة على التعبير عن آرائهم ومساءلة صانعي السياسات، هو جانب آخر تعاني فيه المنطقة من الضعف بشكل خاص. إن التصورات حول التعبير عن الرأي والمساءلة سلبية نسبياً في معظم دول المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي (الشكل 10). والتصورات السلبية تشمل جميع أنحاء المنطقة ولا تقتصر على البلدان التي تشهد صراعات.

أبرزت بداية عام 2011 مَواطن الضعف في ترتيبات الحوكمة

الشكل 5. التصورات النسبية للاستقرار السياسي وغياب العنف ذي الدوافع السياسية، 2021

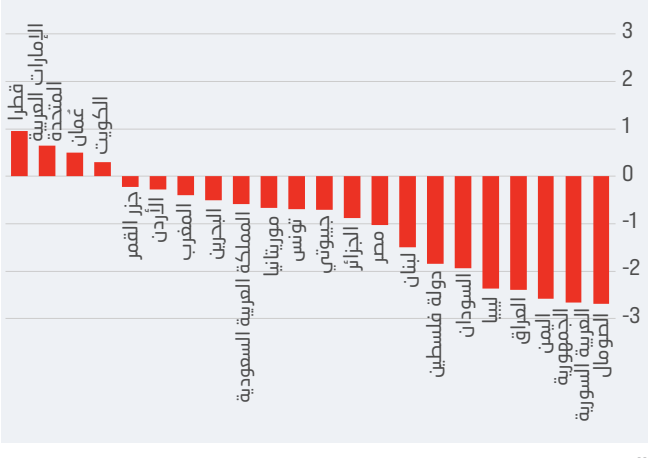

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تُسجَّل درجات البلدان بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي. تتراوح التقديرات من 2.50- (ضعيف) إلى 2.50 (قوي)، ويمثِّل 0 المتوسط العالمي. وتمثِّل الخطوط الطولية الخطأ القياسي.

الشكل 6. التصورات النسبية لفعليّة الحكومة، 2021

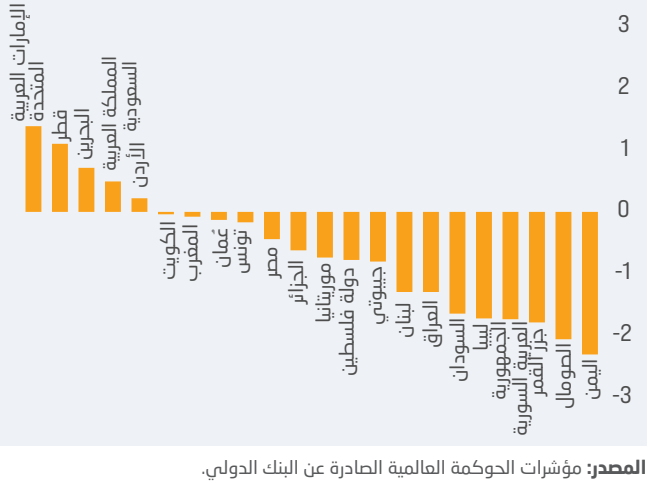

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تُسجَّل درجات البلدان بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي. تتراوح التقديرات من 2.50- (ضعيف) إلى 2.50 (قوي)، ويمثِّل 0 المتوسط العالمي. وتمثِّل الخطوط الطولية الخطأ القياسي.

الشكل 7. التصورات النسبية لسيادة القانون، 2021

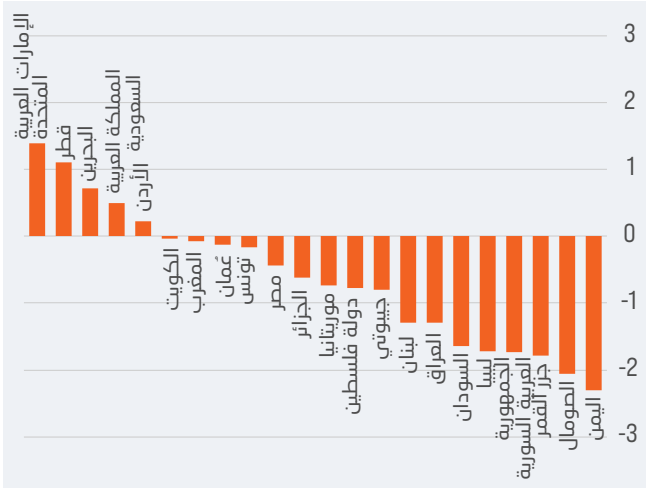

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تُسجّل درجات البلدان بوحدات التوزيع الطبيعي الموحّد. تتراوح التقديرات من -2.50 (ضعيف) إلى 2.50 (قوي)، ويمثّل 0 المتوسط العالمي. وتمثّل الخطوط الطولية الخطأ القياسي.

الشكل 8. التصورات النسبية للجودة التنظيمية، 2021

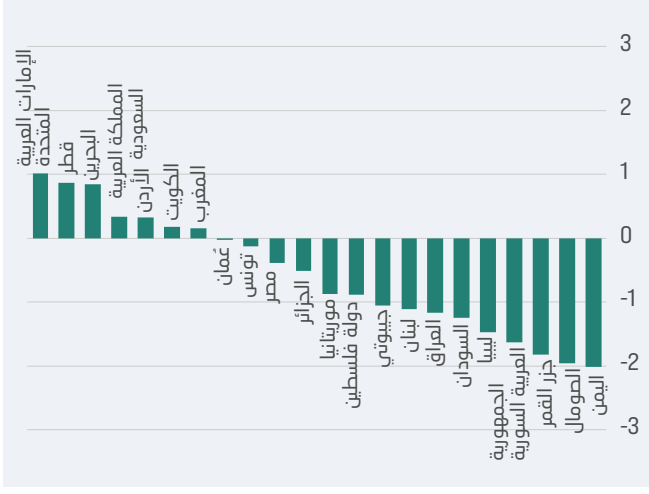

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تُسجّل درجات البلدان بوحدات التوزيع الطبيعي الموحّد. تتراوح التقديرات من -2.50 (ضعيف) إلى 2.50 (قوي)، ويمثّل 0 المتوسط العالمي. وتمثّل الخطوط الطولية الخطأ القياسي.

الشكل 9. عدد المظاهرات في المنطقة العربية

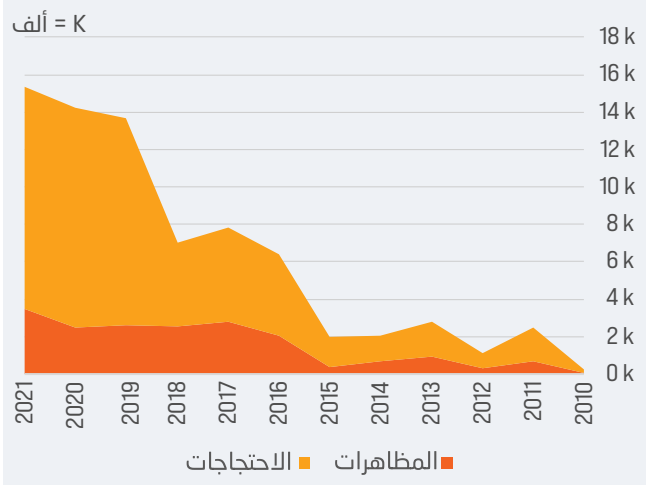

المصدر: مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED).

ملاحظة: يمثّل المجموع الإجمالي جميع البلدان العربية البالغ عددها 22 دولة. تشير الاحتجاجات إلى المظاهرات غير العنيفة بينما تشير أعمال الشغب إلى المظاهرات العنيفة.

الشكل 10. التصورات النسبية للتعبير عن الرأي والمساءلة، 2021

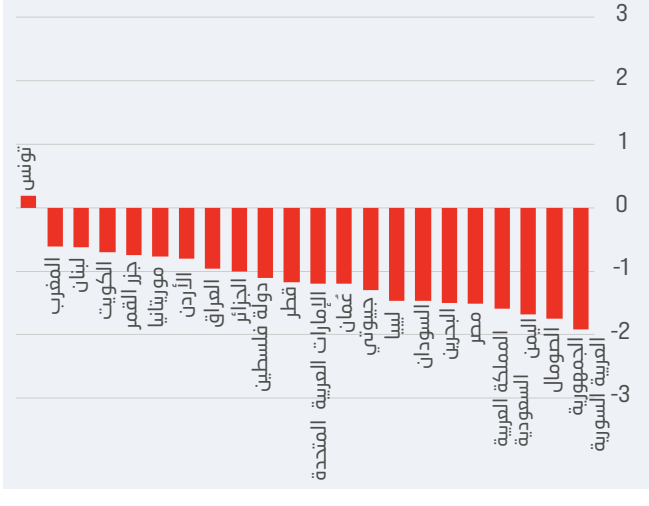

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تُسجّل درجات البلدان بوحدات التوزيع الطبيعي الموحّد. تتراوح التقديرات من -2.50 (ضعيف) إلى 2.50 (قوي)، ويمثّل 0 المتوسط العالمي. وتمثّل الخطوط الطولية الخطأ القياسي.

في المنطقة، في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية. فقد أصبحت الاحتجاجات أكثر تواتراً داخل المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، كما هو مبيَّن في الشكل 9، مما يشير إلى تزايد التعبير عن السخط. وقد أتت طفرة 2019 مدفوعة إلى حد كبير باندلاع احتجاجات واسعة النطاق في لبنان والجزائر وتونس والسودان. فالاحتجاجات الجماهيرية في السياقات الهشة هي تعبير عن عدم الاستقرار السياسي وهي تساهم في تغذيته، كما أن لديها القدرة على التأثير على القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية وقد تتصاعد إلى حد العنف، خاصة عندما تستخدم الحكومات القوة ضد المتظاهرين[26].

3. أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها

تشهد المنطقة العربية تفاوتاً واسعاً من حيث الدخل والموارد، سواء داخل البلدان أو في ما بينها. والواقع أن المنطقة هي الأكثر تفاوتاً على الصعيد العالمي من حيث توزيع الدخل، حيث يستحوذ أغنى 1 في المائة على 24 في المائة من إجمالي الدخل والنصف الأفقر على 9 في المائة فقط[27]. كما أنها تسجل ثاني أوسع فجوة بين الجنسين في العالم بعد جنوب آسيا، وفقاً لقياس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، حيث تتخلف النساء بشكل خاص في المشاركة في العمل والدخل. وتسجِّل المنطقة العربية، أدنى مشاركة نسائية في القوى العاملة على مستوى العالم، حيث تقل النسبة عن 20 في المائة. هذا وإنه للجنس والموقع والإعاقة تأثير كبير على عدم المساواة وعلى الحصول على التعليم والعمل. فالنساء ذوات الإعاقة يواجهن تمييزاً مزدوجاً، في حين أن النساء ذوات الإعاقة في المناطق الريفية لديهن دائماً أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي ومتابعة الدراسة[28].

ويبيِّن الشكل 12 الفجوات الواسعة في الدخل بين البلدان. ففي حين أن دول الخليج المنتِجة للنفط مرتفعة الدخل، تُعتبر جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا والصومال والسودان واليمن من أقل البلدان نمواً. ومما يوضِّح ذلك، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر، وهو الأعلى في المنطقة، أعلى بنحو 150 مرة من نظيره في الصومال. وتوفر هذه الاختلافات الصارخة في الدخل مؤشرات على اختلاف القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة. وتُعتبر تسعة بلدان عربية منتمية إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وبالتالي قد تواجه أيضاً تحديات في تعبئة ما يكفي من الموارد المالية وغيرها من الموارد. وتسجَّل كذلك اختلافات إقليمية واسعة في ما خصّ الدين العام، حيث يمثِّل دَيْن الحكومة المركزية في الكويت أقل من 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يبلغ في السودان ما يقرب من 182 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[29]. ومع ذلك، فإن القدرة على إدارة الديون قد تؤثِّر سلباً على الموارد والقدرات العامة.

وعلاوة على ذلك، يتأثَّر الدخل القومي والإنفاق العام تأثُّراً كبيراً بوجود الصراع المسلح. فعلى سبيل المثال، تقلَّص الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية بأكثر من النصف في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018، وأُعيد تصنيف البلد على أنه منخفض الدخل[30]. وبالمثل، تشير التقديرات إلى أن اقتصاد اليمن في عام 2021 لكان أكثر ازدهاراً بمرتين لولا الصراع[31]. وفي حين ارتفعت معدلات الفقر بشكل عام في المنطقة العربية، من 6.9 في المائة في عام 2010 إلى 12.4 في المائة في عام 2019، إلا أن الحال كانت أكثر مأساوية في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات[32]. في الواقع، في عام 2021، قُدِّر أن 15.6 مليون شخص في اليمن يعيشون في فقر مدقع (أقل من 1.90 دولاراً في اليوم) بسبب الصراع[33]. وفي الجمهورية العربية السورية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى حوالي 40 في المائة من السكان في عام 2019 مقارنة بأقل من 1 في المائة في عام 2010[34]. وتعيش نسب أكبر في فقر في البلَدين. ويقترن ذلك أيضاً بتحويل الأموال العامة من الإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق العسكري

الشكل 11. دَيْن الحكومة المركزية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

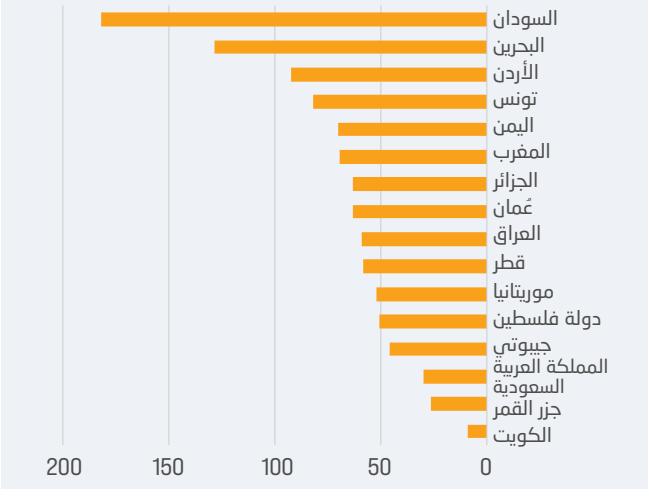

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جميع القيم هي لعام 2021. ولا توجد بيانات عن مصر ولبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية.

الشكل 12. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)

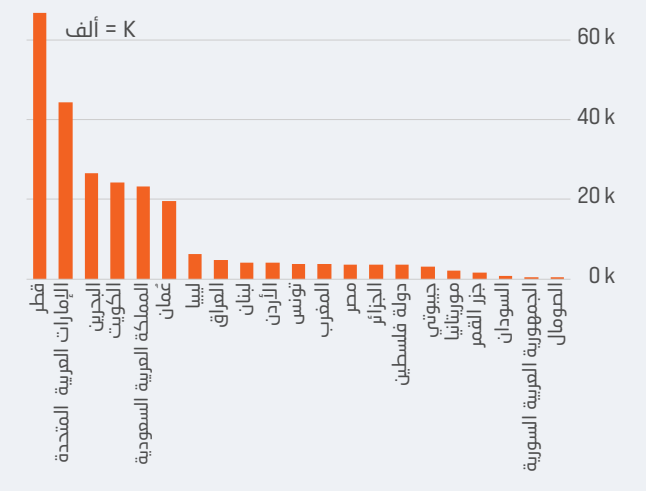

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: جميع القيم هي لعام 2021، باستثناء الكويت والجمهورية العربية السورية، التي تعكس إحصاءات عام 2020.

والأمني، مما يُضْعِفُ الاستثمار العام في الإنفاق الاجتماعي الذي يمكن أن يساعد في انتشال الناس من الفقر وزيادة قدرتهم على الصمود. وبشكل عام، تنفق المنطقة العربية على الجيش والأمن أكثر، وعلى الصحة أقل من أي منطقة أخرى[35].

باء. تغيُّر المناخ وقابلية التأثُّر به

في حين تعاني المنطقة من اختلافات بيئية ومناخية كبيرة، فإن معظم الدول العربية تتأثَّر عموماً بالظروف المناخية الصعبة، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه الجوفية، وتغيُّر أنماط هطول الأمطار، التي من المرجَّح أن تزداد سوءاً بسبب تغيُّر المناخ. كما يتشاطر العديد من بلدان المنطقة تحديات مشتركة من حيث قابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ.

فدرجات الحرارة القصوى والفيضانات والجفاف هي مخاطر المناخ التي تميل إلى التأثير على معظم سكان المنطقة[36]. وبالتالي، يقتضي ذلك التعمُّق في الاتجاهات والتهديدات المتوقعة لهذه المخاطر، كما سيتم أدناه. ويتم التركيز بشكل خاص على كيفية ظهور هذه الأحداث المناخية في البلدان المتأثِّرة بالصراعات في المنطقة. ويختتم هذا القسم بمناقشة الجهود الحالية للتصدي لتحديات تغيُّر المناخ من خلال التكيُّف، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في المستقبل، لا سيّما في ما يتعلق بالتمويل المناخي من أجل التكيُّف.

1. ارتفاع درجات الحرارة: نذير كوارث طبيعية

وفقاً لتوقعات المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، قد يرتفع متوسط درجات الحرارة في المنطقة من 0.5 درجة مئوية إلى 0.75 درجة مئوية بين عامي 2016 و2035، مع بلوغ نقطة الوسط بين هاتين الدرجتين في عام 2025، مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005). وقد تشهد بعض المناطق داخل السودان والعراق والجمهورية العربية السورية زيادات في درجات الحرارة تتراوح بين درجة مئوية واحدة و1.25 درجة مئوية (الشكل 13).

يؤدي ارتفاع متوسط حرارة السطح إلى زيادة احتمال حدوث ظواهر جوية قصوى مثل الجفاف وحرائق الغابات وموجات الحرارة وأنظمة العواصف القوية. والواقع أن الظواهر الجوية القصوى أصبحت بالفعل أكثر شيوعاً وتدميراً، ومن المتوقع أن تستمر زيادة تواترها ومدتها وشدتها نتيجة للاحترار العالمي[37]. وحيث يشتد التعرُّض لمثل هذه الظواهر الجوية القصوى وترتفع قابلية التأثُّر بها، قد تشتد آثار هذه الظواهر التي يمكن أن تؤدي إلى كوارث إنسانية. فقد سجَّلت السنوات العشر الماضية أكبر عدد من الأشخاص المتضرِّرين من الكوارث الطبيعية في المنطقة (الشكل 14). وقد يُعزى ذلك جزئياً أيضاً إلى التغيُّرات الديمغرافية من حيث النمو السكاني والتحضُّر السريع، مما قد يعني وجود المزيد من الناس والأصول في المناطق المعرَّضة للكوارث، فضلاً عن التطوّر في آليات الإبلاغ عن الكوارث.

الشكل 13. متوسط التغيُّر في درجات الحرارة لعام 2025 (نقطة الوسط لتوقعات الفترة 2016-2035)

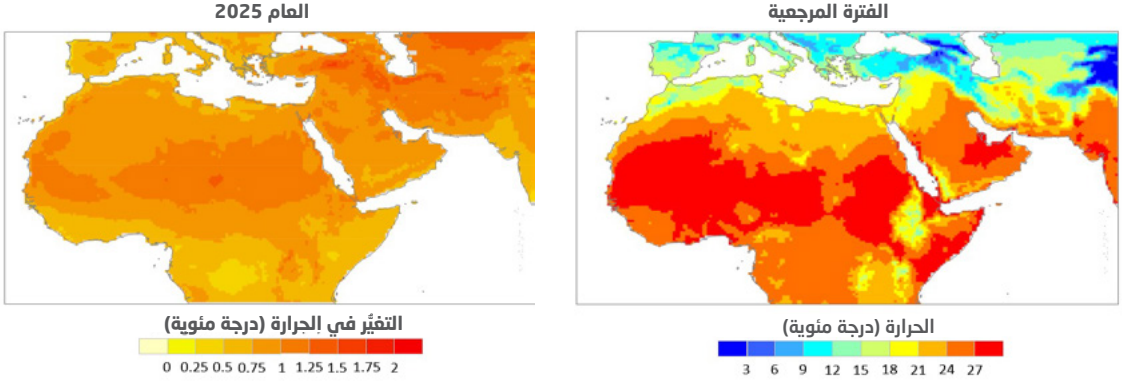

المصدر: المؤلفون استناداً إلى ESCWA and others, 2017.

ملاحظة: متوسط التغيُّر في درجات الحرارة للفترة 2016-2035 استناداً إلى مجموعة من ثلاثة توقعات من مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5، مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005) في المجال العربي، بدقة 50 كم.
إلى سيناريو الانبعاثات العالية، الذي يُعتبر الحدّ RCP 8.5 هي سيناريوهات نموذجية تأخذ في الاعتبار مستويات مختلفة من انبعاثات غازات الدفيئة. يشير (RCPs) مسارات التركيز النموذجية الأعلى لنطاق التوقعات لصانعي السياسات.

الشكل 14. عدد المتضرّرين من الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية (بالملايين)

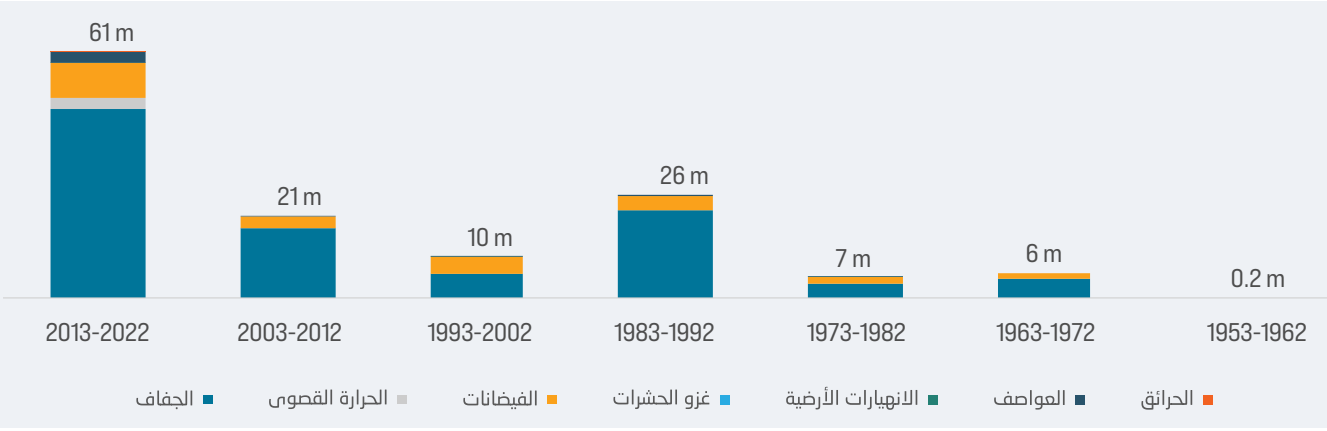

المصدر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث.

ملاحظة: تمّ استبعاد الكوارث الطبيعية الجيولوجية والأوبئة. لكي يُدرج حدث ما في مجموعة البيانات، لا بدّ من أن يستوفي معياراً واحداً على الأقل من المعايير التالية: (أ) الإبلاغ عن مقتل 10 أشخاص أو أكثر؛ (ب) الإبلاغ عن تأثُّر 100 شخص أو أكثر؛ (ج) إعلان حالة الطوارئ؛ (د) طلب المساعدة الدولية. المجموع هو مجموع كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وخلال العقد الماضي، تركَّزت أعلى نسبة من الأشخاص المتضرِّرين من الكوارث الطبيعية في العراق والصومال والسودان، وكلها تعاني من ضعف المؤسسات ومن أعداد كبيرة من النازحين قسراً والأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية بسبب النزاع الذي طال أمده. وتواجه هذه البلدان الهشة تحديات مزدوجة تتمثَّل في الصراع وتغيُّر المناخ، مما يحد من قدرتها على الاستجابة أو التكيُّف مع هذه المخاطر المناخية.

2. درجات الحرارة القصوى: موجات الحر القاتلة

كان عدد أيام الصيف التي تتجاوز فيها درجات الحرارة 35 درجة مئوية مرتفعاً تاريخياً في مناطق معيّنة من المنطقة العربية (الصحراء الكبرى والساحل وشبه الجزيرة العربية) - حيث يتراوح من 175 إلى أكثر من 225 يوماً سنوياً خلال الفترة المرجعية 1986-2005 (الشكل 15). ويُظْهِر ساحل البحر الأبيض المتوسط تواتراً أكثر اعتدالاً لأيام الصيف المرتفعة الحرارة تلك، يبلغ حوالي 25 يوماً سنوياً.

وبالنظر إلى منتصف القرن ونهايته، من المتوقع حدوث زيادات قوية في العدد السنوي لأيام الصيف تصل إلى 90 يوماً، لا سيّما على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى وجنوب شبه الجزيرة العربية. وسيكون لهذه الزيادة في درجات الحرارة القصوى تأثير مضاعَف عبر قنوات الانتقال المحدَّدة في الإطار، مما يؤثِّر على الأعمال التي تجري في الهواء الطلق مثل البناء والزراعة - وبالتالي على الأمن الغذائي وسُبُل العيش. كما

الشكل 15. متوسط التغيُّر في عدد أيام الصيف (أيام/سنة)

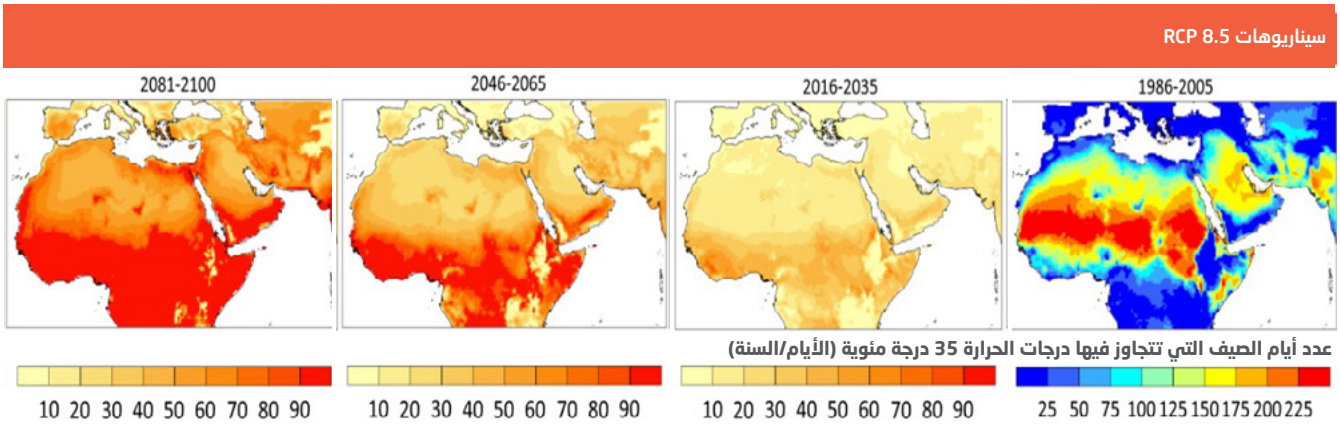

المصدر: المؤلفون استناداً إلى ESCWA and others, 2017.

ملاحظة: تستند هذه التوقعات إلى مجموعة من ثلاثة توقعات من مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5 (سيناريو الانبعاثات العالية) مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005).

أنه قد يحفِّز الهجرة من المناطق التي تتأثَّر فيها مقومات العيش بشدة بدرجات الحرارة المرتفعة.

3. الفيضانات: مصدرٌ رئيسي للنزوح

تاريخياً، كانت الفيضانات هي الخطر الذي يسبب معظم حركات النزوح في المنطقة العربية[38]. في عام 2021، وفقاً لقاعدة البيانات الدولية للكوارث، وقعت 13 كارثة فيضانات مختلفة داخل المنطقة العربية، مع تأثُّر أكثر من مليون شخص بها[39]. وتتفاوت مخاطر الفيضانات، بما فيها الفيضانات المفاجئة، تفاوتاً كبيراً بين البلدان. تُعَدُّ مصر واحدة من الدول الأكثر تعرُّضاً لمخاطر الفيضانات على مستوى العالم، سواء من حيث العدد الإجمالي للأشخاص أو لنسبة السكان المعرَّضين للفيضانات. ويرجع ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من السكان يعيشون في حوض نهر النيل ومنطقة الدلتا، المعرَّضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات. كما أن العديد من بلدان المنطقة التي تعاني من العنف الذي طال أمده، تضم هي أيضاً نسبة كبيرة من السكان المعرَّضين لمخاطر الفيضانات العالية، ولا سيّما العراق (36.8 في المائة)، والسودان (20.6 في المائة)، والصومال (16.6 في المائة)، والجمهورية العربية السورية (13.4 في المائة)، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التشرُّد المستمر بين السكان الذين لربما عانوا أساساً من النزوح الداخلي بسبب الصراع[40]. وقد كانت الفيضانات في السودان شديدة بشكل خاص في السنوات العديدة الماضية. فاعتباراً من أيلول/سبتمبر 2022، تضرَّر 349,000 شخص في جميع أنحاء البلاد من الفيضانات، حيث دمَّر ما لا يقل عن 24,800 منزل وتضرَّر 48,200 منزل في 16 ولاية من أصل 18 ولاية[41].

وبالنظر إلى المستقبل، تتوقع بيانات ريكار المناطق التي يمكن أن تؤدي فيها زيادة المتساقطات إلى حدوث فيضانات. بالمقارنة مع الفترة المرجعية 1986-2005، فإن عدد الأيام التي ستتجاوز فيها المتساقطات اليومية نسبة الـ 90 في المائة سيزداد، بحلول منتصف القرن، لا سيّما في مناطق الصومال خلال موسم الجفاف (من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر) وفقاً لسيناريو الانبعاثات المرتفعة (الشكل 16). لما كان الصومال يواجه، إلى حين تحرير التقرير الراهن، جفافاً متعدِّد السنوات، تقتضي الإشارة إلى أن الفيضانات يمكن أن تَحْدُث (ويمكن أن تكون كارثية إلى حد كبير) أثناء ظروف الجفاف بسبب عدم قدرة الأرض الجافة على امتصاص المتساقطات وبالتالي المستويات المرتفعة من الجريان السطحي. وتواجه الصومال وبلدان أخرى، تعيش حالات الصراع وما بعد الصراع، خطر فيضانات مقلق،

الشكل 16. التغيُّر الموسمي في عدد الأيام السنوية عندما تتجاوز المتساقطات اليومية نسبة الـ 90 في المائة (R90P)

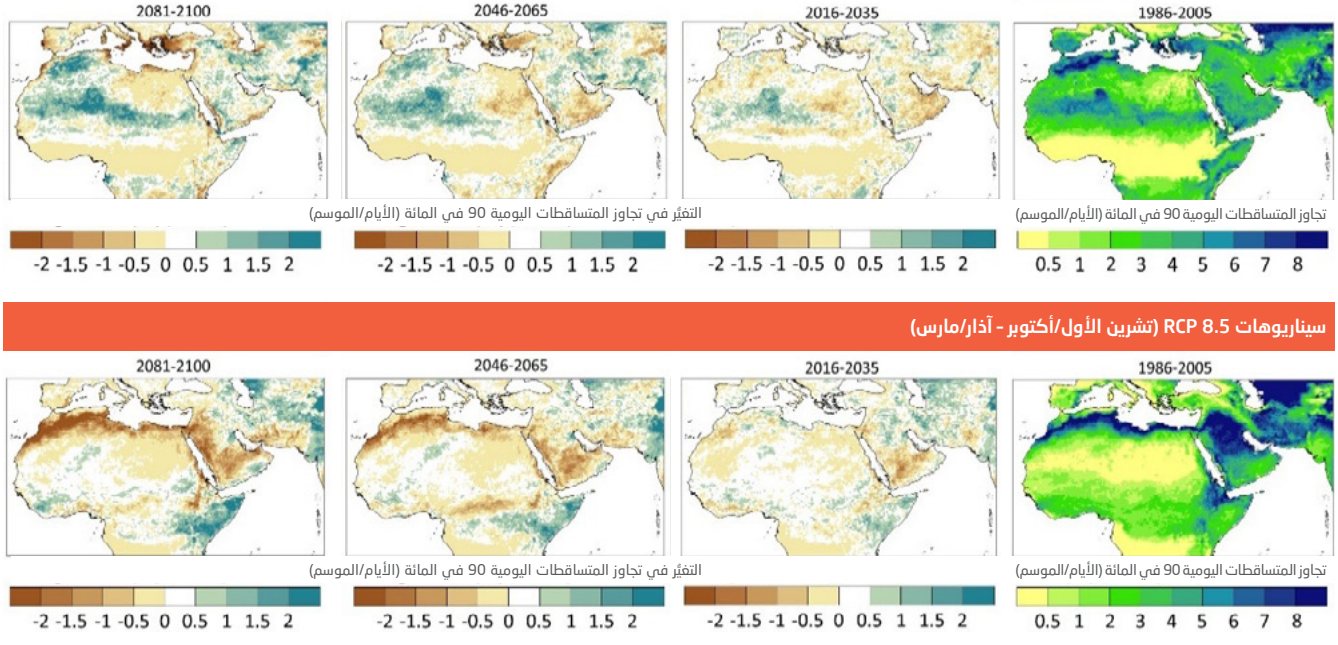

المصدر: المؤلفون استناداً إلى ESCWA and others, 2017.

ملاحظة: تستند هذه التوقعات إلى مجموعة من ثلاثة توقعات من مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5 (سيناريو الانبعاثات العالية) مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005).

نظراً إلى تفاقم التحديات الناجمة عن الصراع وانخفاض القدرة على التكيُّف. وتُظْهِرُ دراسات سابقة أجرتها ريكار أن مراكز حضرية مثل مقديشو ونواكشوط معرَّضة لآثار الفيضانات[42]. حتى المدن ذات الدخل المرتفع، مثل جدة في المملكة العربية السعودية، تتأثَّر بالفيضانات المفاجئة، حيث أن هطول الأمطار الشديد يُثْقِلُ كاهل شبكات الصرف[43].

4. الجفاف وإلحاقه الضرَّر بالجزء الأكبر من السكان

في عام 2021 وحده، أثَّرت ثلاث موجات جفاف أصابت العراق والصومال والجمهورية العربية السورية على 16.6 مليون شخص في المنطقة، وكانت السبب وراء العدد القياسي للأشخاص المتضرِّرين من الكوارث الطبيعية في ذلك العام[44]. ومن خلال قدرتها على إلحاق الضرَّر بالإنتاج الزراعي والإمدادات الغذائية، قد تؤثِّر حالات الجفاف بشكل خاص على أعداد كبيرة من الناس والمستوطنات.

ووفقاً لتوقعات ريكار، من المرجَّح أن تتفاقم حالات الجفاف خلال منتصف القرن. ويشير الشكل 17 إلى أن متوسط التغيُّر في الطول الأقصى لفترات الجفاف سيزداد بمقدار 3 إلى 12 يوماً في جميع أنحاء المنطقة خلال موسم الجفاف (من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر). في العراق والجمهورية العربية السورية وشبه الجزيرة العربية، سيزداد طول فترات الجفاف في موسمي الأمطار والجفاف على حد سواء. وسيؤثِّر ذلك على الحصول على مياه الشرب والري، وبالتالي على مواسم النمو وسُبُل العيش في جميع أنحاء المنطقة.

الشكل 17. متوسط التغيُّر في الطول الأقصى لفترات الجفاف (أيام الجفاف المتتالية) (عدد الأيام في السنة)

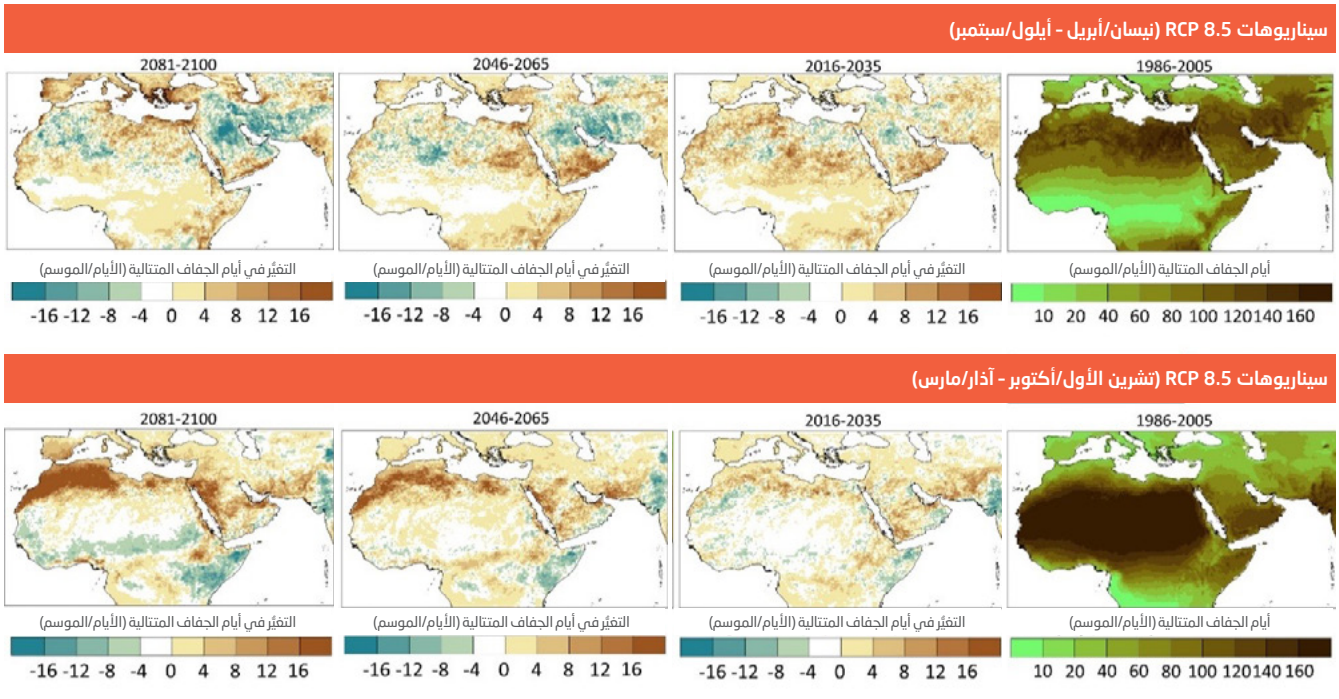

المصدر: المؤلفون استناداً إلى ESCWA and others, 2017.

ملاحظة: مجموعة لستة سيناريوهات RCP 8.5 (سيناريو الانبعاثات العالية).

5. حالة سياسة التكيُّف والتمويل

تُعَدُّ زيادة القدرة على التكيُّف أمراً أساسياً للحد من تأثير تغيُّر المناخ المبيَّن هنا، من خلال تخفيف تأثيره السلبي، والاستفادة من الفرص الجديدة التي تَنْتُج عن تغيُّر المناخ، أو كليهما[45]. وهكذا فإن تنفيذ الإجراءات التكيُّفية قد يقلِّل من الآثار السلبية الناجمة عن التعرُّض لمخاطر المناخ، وبالتالي يقلِّل من تحويل مخاطر المناخ إلى مخاطر نزاع من خلال قنوات النقل ذات الصلة. فقد يؤدي الاستثمار في التكيُّف مثلاً إلى خلق فرص عمل في مشاريع الهياكل الأساسية المتصلة بالتكيُّف، مما قد ينعكس إيجاباً على سُبُل العيش بالإضافة إلى تحسين التكيُّف، وبالتالي تخفيف آثار مخاطر المناخ[46].

يتوافر في عدة بلدان في المنطقة نوع من سياسات أو خطط أو استراتيجيات أو قوانين التكيُّف، تكون قائمة أو قيد الإعداد[47]. ولكن وحدها ثلاثة بلدان في المنطقة قدَّمت خطتها الوطنية للتكيُّف إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وهي الكويت ودولة فلسطين والسودان[48]. هذا وإن القدرات على الحدّ من أخطار الكوارث في المنطقة ضعيفة عموماً، فهي تفتقر إلى إنذار المجتمعات الريفية أو نقل أفضل الممارسات إليها، وتعتبر معدات الأرصاد الجوية المائية ومحطات الأرصاد الجوية فيها محدودة[49]. فمن شأن النُّظُم المحسَّنة للإنذار المبكِّر بالظواهر الجوية القصوى أن تؤدي دوراً محورياً في زيادة القدرة على التكيُّف في المنطقة إذا ما اقترنت بآليات استجابة ذات قدرة كافية.

تتأثَّر القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ تأثُّراً كبيراً بالموارد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية[50]. فهي تعتمد على مستوى الدخل، والوصول إلى أوجه التقدُّم التكنولوجي، والتعليم، والهياكل الأساسية، وتميل بالتالي إلى أن تكون أعلى بكثير في البلدان الأكثر ثراءً، منها في البلدان المنخفضة الدخل[51]. لذلك ترتبط القدرات التكيُّفية ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة الرشيدة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تثبِّتها، على النحو الذي نُوقِش في الفصل 2 (ألف).

أما كيفية تمويل سياسات التكيُّف هذه فتشكِّل تحدياً، لا سيّما بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة التي لا تملك الموارد الكافية المتاحة للاستثمار والتنفيذ، والتي غالباً ما تتأثَّر بالتحديات المزدوجة المتمثِلة بمخاطر الصراع والمناخ. قد تواجه هذه الدول صعوبة كبرى لإيجاد أو لجذب التمويل اللازم لتنفيذ سياسات التكيُّف وغيرها من السياسات. وفي هذا الصدد، يُعتبر التمويل الدولي وغيره من أشكال المساعدة أمراً أساسياً. غير أن البلدان المتأثِّرة بالصراعات لا تتلقّى على الصعيد العالمي سوى ثلث ما تتلقّاه البلدان غير المتأثِّرة بالصراعات من مبالغ تمويل التكيُّف للفرد الواحد، بعد تعديلها وفقاً للقوة الشرائية[52].

في حين أن تمويل التكيُّف في المنطقة قد زاد في السنوات الأخيرة، فإن التدفقات لا تزال أقل بكثير من التمويل الذي يستهدف أنشطة التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والمبالغ المقدَّرة اللازمة للتكيُّف[53]. ففي حين شهِد عام 2020 أعلى مبلغ وحصة من التمويل الدولي العام للتكيُّف في المنطقة، مع تخصيص أقل بقليل من 1,8 مليار دولار أو 42 في المائة من إجمالي التمويل المناخي المخصَّص للتكيُّف، إلا أنه لا يزال غير متكافئ مع تمويل التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. كما أن ما يَقْرُب من 9,3 مليار دولار من تمويل التكيُّف الذي تم تلقيه على مدى العقد الماضي، يتدنّى هو أيضاً بكثير عن المبلغ الذي يفوق الـ 140 مليار دولار من الاحتياجات المحدَّدة التكاليف لـ 11 دولة في المنطقة. والأهم من ذلك أن تدفقات التمويل هذه تذهب أساساً إلى عدد قليل من البلدان. وقد تلقّت أربعة بلدان - هي المغرب والأردن ومصر وتونس - معظم تمويل التكيُّف في المنطقة (67 في المائة من تدفقات تمويل التكيُّف على مدى العقد الماضي)[54].

من المهم الإشارة إلى أن 11 دولة فقط في المنطقة العربية قد حدَّدت احتياجاتها من التمويل المناخي. وفي هذا الصدد، تبرز حاجة واضحة إلى تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً في المنطقة من أجل تحديد احتياجاتها وإنشاء مشاريع بارزة مؤهَّلة للحصول على تمويل دولي. وينطبق هذا بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً التي تواجه التحديات المتفاقمة المتمثِلة في الصراع وتغيُّر المناخ وضعف قدرة الدولة. وفي هذه الحالات، لا بدّ من البحث عن نُهُج مبتكرة للتمويل تتجاوز إقراض الحكومات الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن نوع أداة التمويل مهم. فمعظم تمويل التكيُّف الذي يُمنح للمنطقة يتخذ شكل أدوات دَيْن، أغلبها قروض غير ميسّرة الشروط. ويشكِّل ذلك تحدياً عندما يكون لدى العديد من الدول أساساً حيّزٌ مالي محدود جداً للتعاقد على ديون إضافية. إن التمويل المقدَّم من الصندوق الأخضر للمناخ إلى المنطقة العربية ضئيل، حيث يبلغ مجموعه 90 مليون دولار سنوياً في الفترة من 2016 إلى 2020. يموِّل الصندوق الأخضر للمناخ، في المتوسط، أقل من مشروعين وطنيين في المنطقة العربية سنوياً[55].

3. مظاهر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ

- يؤثّر تغيُّر المناخ على مشهد السلام والأمن. ويمكن أن تسهم آثاره البعيدة المدى في ظهور دوافع معروفة للصراع وانعدام الأمن مثل فقدان الدخل وسُبُل العيش، وانعدام الأمن الغذائي، والتنافس على الموارد، أو الهجرة، من بين أمور أخرى.
- وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤثّر الصراع أيضاً على هذه الدوافع ويزيد من قابلية التعرُّض لتأثيرات المناخ، مما قد يؤدي إلى حلقة مفرغة من الضعف وانعدام الأمن.
- داخل المنطقة العربية، أدلّة أثبتت فعلاً أنّ تغيُّر المناخ يؤثّر على انعدام الأمن ويساهم في التوترات، كتدمير المحاصيل والحدّ من الأراضي الصالحة للزراعة، مما يؤثّر على سُبُل العيش والدخل والأمن الغذائي والمنافسة.
- تؤثّر النزاعات داخل المنطقة أيضاً على قابلية التعرُّض لتأثيرات المناخ، من خلال التسبُّب في نزوح السكان مثلاً.

قد يكون للتأثيرات المناخية آثار هامة على الدوافع المعروفة لانعدام الأمن والصراع، مثل فقدان سُبُل العيش والدخل والأمن الغذائي والهجرة والتنافس على الموارد. وبالنظر إلى عدم تجانس المنطقة العربية من حيث مستويات الدخل، ودَور القطاع الزراعي، والتماسك الاجتماعي، وهشاشة الدولة، فمن المرجَّح أن تتحقَّق هذه الآثار بطُرق مختلفة، تبعاً للسياق. كما تحدِّد الأبعاد المتقاطعة بشكل ملحوظ، مثل الجنس والعمر والديناميات الأخرى، كيفية توزُّع هذه الآثار. يستكشف هذا القسم بطريقة غير مستفيضة بعض الطُرق التي يُتوقع أن يؤدي بها تغيُّر المناخ إلى تفاقم دوافع انعدام الأمن هذه.

الإطار 1. الاكتظاظ السكاني والجفاف والتصحُّر كعوامل محرِكة للنزاع في دارفور

يمثِّل الصراع في دارفور حالة بُحثِت فيها الصلات بتغيُّر المناخ بحثاً مستفيضاً في المناقشات الأكاديمية وتلك المتعلقة بالسياسات[أ]. وتتمثَّل الحجة الشائعة في أن المزيج المؤلف من التغييرات في المتساقطات، والاكتظاظ السكاني والرعي المفرط تسبَّب في التصحر، مما أدى إلى زيادة مخاطر الصراع من خلال زيادة التنافس على الموارد. لكن الدراسات التي تَستخدم بيانات الأقمار الصناعية أظهرت أنه من منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى تصاعد الصراع في دارفور في عام 2003، زاد هطول الأمطار والغطاء النباتي[ب].

وفي حين أن هذا قد دفع بعض المحلِّلين إلى رفض دَور المخاطر المناخية في نزاع دارفور[ج]، إلا أن حججاً عديدة تشير إلى آثار تغيُّر المناخ كعوامل تؤدي إلى تفاقم النزاع. أولاً، ساهمت أدنى نقطة في اتجاه هطول الأمطار في منتصف ثمانينيات القرن العشرين في المجاعة والقتال وسرقة الماشية التي ظهرت في الصراعات القبلية في دارفور، والتي قد يستغلها أصحاب المشاريع السياسية في وقت لاحق[د]. ثانياً، قد يتأثَّر دافع المقاتلين إلى خوض الصراع بإجهاد الموارد وانخفاض توافرها[هـ]. أخيراً، قد يكون التغيير البيئي الطويل المدى قد تسبَّب في انهيار السوق، مما قلَّل من أوجه التآزر في التعايش بين المزارعين والرعاة[و].

وتؤيد حالة دارفور الفكرة القائلة بأن الصدمات البيئية الضارة قد تؤثِّر باستمرار على ديناميات الصراع. بيد أن الأهمية النسبية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تزال العنصر المهيمن في اندلاع الصراعات. فيمكن مثلاً وضع حلول حوكمة لمعالجة الجفاف أو الآثار المناخية الأخرى التي تؤثِّر على الموارد الغذائية والمائية، ولكن في غيابها، قد تتصاعد التوترات.

أ. Mandami, 2007; De Juan, 2015.

ب. Gray and Kevane, 2008; Brown, 2010.

ج. Selby and Hoffmann, 2014.

د. Bromwich, 2018.

هـ. De Juan, 2015.

و. Olsson, 2016.

ألف. فقدان الدخل وسُبُل العيش

1. كيف يمكن أن تتأثَّر سُبُل العيش بتغيُّر المناخ؟

قد يؤثِّر تغيُّر المناخ على سُبُل العيش وفقدان الدخل بطُرق مختلفة. الزراعة معرَّضة للخطر بشكل خاص، حيث يمكن أن تؤدي التغيُّرات في أنماط درجات الحرارة والمتساقطات إلى انخفاض غلة المحاصيل وانخفاض الإنتاجية الزراعية، أو حتى فقدان التنوُّع البيولوجي وأنواع معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للظواهر الجوية القصوى مثل الفيضانات والجفاف والعواصف أن تُلحِق الضرَّر بالمحاصيل والماشية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية مفاجئة وكبيرة. قد يكون ذلك مدمراً لا سيّما بالنسبة إلى صغار المزارعين ومزارعي الكفاف وأولئك الذين يعيشون في فقر ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للتعافي من هذه الصدمات.

وخارج نطاق القطاع الزراعي، يمكن أن تؤدي آثار تغيُّر المناخ إلى تعطيل سلاسل القيمة وإلحاق الضرَّر بالهياكل الأساسية، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وإلى خسائر مالية وبطالة. فقد يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الساحلية مثلاً إلى إلحاق الضرَّر بالموانئ وشبكات النقل وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، مما يفضي إلى تعطيل التجارة والنشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع تواتر موجات القيظ المرتبطة بتغيُّر المناخ وشدتها يهدِّد الإنتاجية في قطاعات مثل السياحة أو البناء. قد يؤثِّر تغيُّر المناخ أيضاً على المحدِّدات الاجتماعية والبيئية للصحة (مثل جودة الهواء أو مياه الشرب المأمونة) التي تؤثِر على رفاه الناس وقدرتهم العامة على إعالة أنفسهم وأسرهم.

وثمة تأثيرٌ آخر غير مباشر لتغيُّر المناخ على سُبُل العيش في المنطقة، يتمثَّل في كيفية تأثير التحوُّل العالمي إلى الطاقة

المتجدِّدة وخفض الانبعاثات على أسواق الوقود الأحفوري. ومن شأن انخفاض الإيرادات في البلدان المنتِجة للنفط مثل الجزائر والعراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيّما في غياب التنويع الاقتصادي، أن يحدّ من قدرتها على الالتزام بالعقود الاجتماعية والحفاظ على المعونة المالية المقدَّمة داخل المنطقة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يشكِّل تحدياً لتوفير خطط الحماية الاجتماعية في شكل إعانات غذائية ووقود وغيرها من أشكال الدعم التي تسهم في دخل الأسر المعيشية.

2. كيف يرتبط ذلك بالسلام والأمن؟

قد يشكِّل فقدان سُبُل العيش وانخفاض الدخل مصدراً هاماً لانعدام الأمن، لا سيّما في السياقات التي تغيب فيها خطط الحماية الاجتماعية أو تكون غير كافية. ومع انخفاض الدخل أو فقدانه، قد يتعرَّض الأمن الغذائي أيضاً للتهديد. أضف إلى أن ذلك قد يقلِّل من تكاليف الفرصة البديلة للسلوك العنيف، بما في ذلك المشاركة في العنف الجماعي[56]. كما يمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الإحباط من الهياكل السياسية، وبالتالي الميل إلى دعم الثورات وتغيير الأنظمة[57]. وفي المناطق المتأثرة بالنزاع، قد يتفاقم فقدان سُبُل العيش المتأتي عن تغيُّر المناخ بسبب تعطُّل الهياكل الأساسية والأسواق والنزوح وزيادة انعدام الأمن.

يؤثِّر تعطيل سُبُل العيش بشكل خطير على نوع الجنس أيضاً. فعندما تتعرَّض سُبُل عيش الذكور للخطر أو الزوال بسبب التدهور البيئي أو الصراع، فإن هذا يخلق قدراً أكبر من انعدام الأمن في المنزل و«قد يؤثر سلباً على هوياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، مما قد يسهم، في بعض الحالات، في العنف الأسري ضد الشريك»[58]. أما عندما تتأثَّر سُبُل عيش النساء بالتدهور البيئي أو الصراع، فقد يستخدمن آليات تكيُّف إيجابية وسلبية. قد تفضي آليات التكيُّف السلبية إلى تغيير استهلاكهن للطعام أو تناول طعام أقل تغذية لإعطاء الأولوية للأطفال أو الذكور العاملين. أما آليات التكيُّف الإيجابية فقد تشمل الاعتماد بشكل أكبر على الشبكات الاجتماعية، أو المقايضة، أو الاعتماد على معارف السكان الأصليين أو المحليين لإنتاج كميات محدودة من الأغذية[59].

3. كيف يتجلى ذلك في المنطقة العربية؟

نظراً إلى التأثير المباشر للظواهر المناخية والجوية القصوى على الأنشطة الزراعية ونتائجها، فإن آثار تغيُّر المناخ على سُبُل العيش، من خلال تدمير الغلات وإلحاق الضرَّر بالمحاصيل الدائمة، تتضخم في البلدان التي تشكِّل فيها الزراعة قطاعاً اقتصادياً مهماً ومصدراً لكسب الرزق.

تتفاوت حصة العمالة في الزراعة تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة، كما هو مبيَّن في الشكل 18، حيث يمثِّل هذا القطاع أكثر من خُمس مجموع العمالة في عدة بلدان (الصومال والسودان وجزر القمر والمغرب وموريتانيا واليمن وجيبوتي ومصر) وأقل من 5 في المائة في بلدان أخرى، ولا سيّما بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتميَّز الصومال بأكثر من 80 في المائة من القوى العاملة لديها في الزراعة. غير أن هذه النسب

الشكل 18. العاملون في الزراعة، 2019 (النسبة المئوية من إجمالي العمالة) (تقديرات منمذجة أعدَّتها منظمة العمل الدولية)

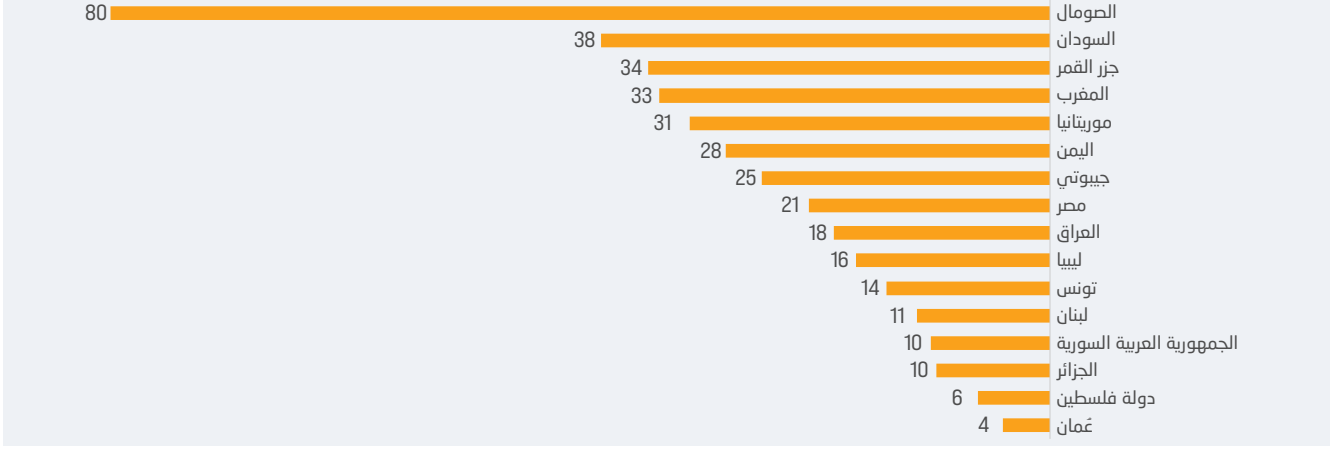

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: تم استبعاد البلدان التي تتدنى فيها نسبة العمالة في الزراعة عن 3 في المائة (البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن).

تختلف أيضاً بين سكان الريف والمدن وبين الجنسين. ففي أربعة بلدان عربية، هي الصومال والسودان والمغرب واليمن، تُعتبر الزراعة مصدراً هاماً لتوفير فرص العمل للنساء على نحو خاص، حيث يشكِّل هذا القطاع أكثر من 40 في المائة من عمالة الإناث[60]. وعلاوة على ذلك، يعتمد 73 في المائة من سكان الريف في اليمن على الزراعة لكسب عيشهم، وتشارك 87 في المائة من النساء الريفيات في الإنتاج الزراعي و/أو أنشطة تربية الماشية[61]. كذلك، يُعَدُّ القطاع الزراعي في العراق مصدراً هاماً لتوفير فرص العمل للمرأة، حيث يستقطب 30 في المائة من عمالة النساء على الصعيد الوطني و40 في المائة في المناطق الريفية[62]. وتُعَدُّ مناطق بارزة من الأراضي الزراعية في الجزائر أو العراق أو المغرب أو الجمهورية العربية السورية أو السودان أو تونس بعلية، وهي بالتالي معرَّضة بشكل خاص للتأثيرات المناخية مثل انخفاض هطول الأمطار أو تقطُّعها[63].

كما أن تأثيرات تغيُّر المناخ تجعل آفة تفشي الجراد أكثر احتمالاً[64]. وقد حدث أسوأ تفشي للجراد منذ ما يقرب من ربع قرن في الصومال في 2019-2020، مما أدى إلى فقدان خُمس غلات المحاصيل كافة على المستوى الوطني[65]. وأدى الجفاف الذي طال أمده في الجمهورية العربية السورية من عام 2006 إلى عام 2010 إلى تأثُّر 800,000 من السكان في سُبُل عيشهم[66]. أما في العراق، خلال موسم الحصاد 2020-2021، فقد أبرز مسح أجراه المجلس النرويجي للاجئين أن 37 في المائة من مزارعي القمح و30 في المائة من مزارعي الشعير عانوا من تلف المحاصيل بنسبة 90 في المائة على الأقل من محاصيلهم المتوقَّعة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الدخل ونقص في فرص العمل الخاصة بالعمال اليوميين[67].

وفي سبيل المضي قُدُماً، ستستلزم معالجة تحديات الأمن المناخي في ما يتعلق بسُبُل العيش في المنطقة العربية التخفيف من آثار المناخ على قطاع الزراعة، وتنويع فرص العمل، فضلاً عن تطوير فهم أفضل لكيفية ترجمة فقدان سُبُل العيش إلى مخاطر أمنية من خلال قنوات مثل زيادة فرص الانخراط في الجماعات المسلحة والصراع على الموارد الشحيحة. ولذلك، ينبغي وضع خيارات سياسية للحدّ من انتقال آثار المناخ إلى مخاطر أمنية.

الإطار 2. تغيُّر المناخ وفقدان سُبُل العيش والقرصنة في الصومال وشرق أفريقيا

في حالة الصومال، ثمة أدلّة على أن تأثير تغيُّر المناخ على سُبُل العيش ولَّد شواغل أمنية، مثل زيادة خطر الإغارة على الماشية والتجنيد في الجماعات المسلحة، مثل حركة الشباب[أ]. بالإضافة إلى ذلك، افترضت الأبحاث السابقة أن الجفاف الذي يؤثِّر على سُبُل العيش في قطاع الزراعة أدى إلى لجوء المزيد من الشباب إلى أعمال القرصنة[ب].

أبرزت دراسة أُجريت عام 2023 تقارن حوادث القرصنة في بحر الصين الجنوبي بحوادث القرصنة في شرق أفريقيا أن الزيادة في درجات حرارة مياه سطح البحر خفضت إنتاج الأسماك في شرق أفريقيا، مما زاد بدوره من خطر تحول الصيادين إلى القرصنة. وعلاوة على ذلك، ارتبط الانخفاض في إنتاج الأسماك بعدد أكبر من عمليات القرصنة الناجحة في شرق أفريقيا. وعلى العكس من ذلك، ففي بحر الصين الجنوبي، حيث يرتبط ارتفاع درجات حرارة سطح البحر بزيادة إنتاج الأسماك، انخفضت عمليات القرصنة وقلّت هجمات القرصنة الناجحة[ج]. وأشار الباحثون إلى أنه في جنوب شرق آسيا، ينخرط القراصنة في هذا السلوك الإجرامي بدوام جزئي، ويبقون شباك الصيد على قواربهم للصيد عندما لا يكون في الأفق ضحايا محتمَلون للقرصنة[د].

تشكِّل العلاقة بين تغيُّر المناخ وسُبُل العيش والمخاطر الأمنية مجال بحث مزدهر يتطلب دراسة أكثر تعمُّقاً وتحليلاً تجريبياً، نظراً للتعقيدات المطروحة. فقد أظهرت بعض الدراسات السابقة، على سبيل المثال، أن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف يقلِّل من خطر القرصنة، حيث أن القيود على الموارد تحد من القدرة على تنفيذ الهجمات[هـ]. ولا بدّ من مزيد من العمل لفهم تأثير تغيُّر المناخ على سُبُل العيش وآثار الدومينو المحتمَلة والمتفاوتة في ما يتعلق بالمخاطر الأمنية.

أ. NUPI and SIPRI, 2022a.

ب. Climate Diplomacy, n.d.

ج. Jiang and LaFree, 2023.

د. Tangalakis-Lippert, 2023.

هـ. Shortland, 2010.

باء. المنافسة على الموارد

1. كيف يمكن أن تتأثّر المنافسة على الموارد بتغيُّر المناخ؟

قد يؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة المنافسة على الموارد من خلال تفاقم الضغوط في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية، مثل المياه أو الأراضي الصالحة للزراعة. وبالإضافة إلى التنافس على الموارد الطبيعية، قد يؤدي تغيُّر المناخ أيضاً إلى زيادة التنافس على الفرص الاقتصادية، ولا سيّما في القطاعات الحساسة للظروف البيئية، مثل الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. في المنطقة العربية، قد يفضي تغيُّر المناخ إلى تفاقم الإجهاد المائي الحالي وتكثيف المنافسة بين المجتمعات والقطاعات الزراعية والصناعات. ونتيجة لذلك، قد تنشأ صراعات حول الوصول إلى الموارد المائية، مما يؤدي إلى التوترات وعدم الاستقرار. ومن المحتمَل أن تتفاقم الصراعات على الموارد المتجدِّدة، الشديدة الشح بسبب تغيُّر المناخ، إذا لامس الوضع خطوط التماس الأوسع في المجتمعات أو إذا تم تسييس المؤسسات التي تنظِّم الملكية والوصول إلى الموارد وتسوية المنازعات[68]. وحتى في المناطق ذات الوجود المحدود للدولة، لا دليل يُذكَر على نشوب الصراعات التي تندلع بسبب ندرة الموارد وحدها[69].

2. كيف يرتبط ذلك بالسلام والأمن؟

قد تنشأ المنافسة على الموارد الطبيعية داخل المناطق التي تعاني من ندرة حادة أو عندما يسعى الأفراد المتأثرون بالمناخ إلى الانتقال إلى أماكن أخرى، مما قد يؤدي إلى صراعات مع المجتمعات المضيفة[70]. وتنطوي الصراعات الناجمة عن ندرة الموارد المتجدِّدة، والمتفاقمة بسبب مخاطر المناخ، على مخاطر تصعيد أكبر إذا ما تم تسييسها أو إذا ما تزامنت مع خطوط التماس القائمة في المجتمعات[71]. فقد يسهم تسييس المؤسسات التي تدير ملكية الموارد والوصول إليها وتسوية المنازعات في زيادة التوترات في سياقات ندرة الموارد[72].

هذا وإن الأدوار المتباينة بين الجنسين والمتعلقة بالوصول إلى الأراضي والموارد تضع النساء والفتيات في وضع أكثر عُرضة للعنف القائم على نوع الجنس أثناء إدارة الأسرة، كما هو الحال أثناء جمع الحطب والمياه. وقد يؤدي الصراع وتغيُّر المناخ إلى تكثيف التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي والنزوح. ويؤدي ما يعقب ذلك من توترات وتنافس على الموارد بين الأشخاص وداخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والصناعات إلى تضخيم أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس مما يؤدي إلى أنواع مختلفة من العنف القائم على نوع الجنس. وقد تحد محدودية وصول المرأة إلى الموارد، إلى جانب مشاركتها المحدودة في ميادين صُنع القرار الرسمية، من قدرتها على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ والتخفيف من حدتها في حالات النزاع. فالنساء يتمتعن، في جميع أنحاء المنطقة، بحقوق محدودة إزاء تملُّك الأراضي والانتفاع منها. ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن 3 في المائة فقط من الأراضي الزراعية مملوكة للنساء في الأردن، و4.4 في المائة في المغرب، و6.4 في المائة في تونس[73]. ومن الجدير بالذكر أنه في البيئات المتأثِّرة بتغيُّر المناخ والنزاعات، قد تواجه النساء والفتيات مخاطر مضاعفة أيضاً نظراً إلى أنهن غالباً ما يكنّ مسؤولات عن إدارة المياه المنزلية. ويشمل ذلك زيادة خطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس عند البحث عن مصادر المياه والموارد الطبيعية الأخرى بعيداً عن المنزل[74].

3. كيف يتجلى ذلك في المنطقة العربية؟

مع ارتفاع درجات الحرارة وتغيُّر أنماط هطول الأمطار، قد تصبح هذه الموارد أكثر ندرة أو يصبح العثور عليها أكثر صعوبة. وفي حين يتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى ما يزيد قليلاً عن 600 مليون نسمة بحلول عام 2050، قد يؤدي ذلك إلى زيادة التنافس على الموارد، لا سيّما في المناطق التي تعاني أصلاً من نقص في الإمدادات. في عام 2021، كانت 19 دولة عربية من أصل 22 تُعتبر شحيحة المياه أصلاً، ومع تزايد الضغط على موارد المياه السطحية، أصبح الإفراط في استخدام موارد المياه الجوفية أكثر شيوعاً[75]. إن ندرة المياه التي تزداد سوءاً بسبب تغيُّر المناخ قد تؤثِّر على سُبُل العيش في القطاع الزراعي وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الغابات ومصايد الأسماك وإمدادات المياه والصرف الصحي[76]. من بين العديد من الأحداث المناخية التي تؤثِّر على الإنتاج الزراعي، تتأثَّر المنطقة العربية بشكل خاص بالجفاف، الذي يمكن أن يكون له آثار مدمرة على سُبُل العيش. ففي الصومال، تأثَّرت سُبُل عيش الرعاة بالجفاف التاريخي الذي أدى إلى نفوق أكثر من 3 ملايين رأس من الماشية بين عامي 2021 و2022[77]. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، يقدَّر استنفاد طبقات المياه الجوفية العميقة غير المتجدِّدة بأكثر من 300 في المائة من حجم موارد المياه المتجدِّدة[78].

ومن المتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم هذا الاتجاه لأنه من المرجَّح أن يقلِّل الجفاف وتغيُّر أنماط هطول الأمطار من موارد المياه العذبة المتاحة. وتتقاسم 14 دولة عربية من أصل 22 مسطّحاً مائياً، بينما يأتي ثلثا موارد المياه العذبة من خارج المنطقة، مما يزيد من تعقيد إدارة المياه ويسلّط الضوء على التنافس المحتمَل العابر للحدود على هذه الموارد[79].

ومن المرجَّح أن يصبح توافر الأراضي الصالحة للزراعة، التي تتأثَّر أصلاً بتدهور الأراضي والتصحُّر، أكثر محدودية مع تغيُّر أنماط هطول الأمطار وازدياد تواتر الجفاف وشدته. وفي ثلثي بلدان المنطقة، تقل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن 5 في المائة من مساحة الأراضي الإجمالية، في حين أن بعض البلدان (المملكة العربية السعودية ولبنان وتونس والمغرب واليمن وموريتانيا والجمهورية العربية السورية) لديها مراع كبيرة للماشية[80]. وقد لا تكون حقوق ملكية الأراضي ونُظُم حيازتها متطوّرة بشكل جيد، مما يسهم في توليد توترات حول استخدام الأراضي والوصول إليها. ففي الصومال، على سبيل المثال، أدى تناقص توافر الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب تغيُّر المناخ، إلى زيادة التنافس على الأراضي في البلد، حيث تتعقَّد حقوق ملكية الأراضي وإدارتها بسبب الافتقار إلى النُّظُم القانونية ونُظُم إدارة الأراضي[81].

ويمكن للتحوّلات الديمغرافية مثل التوسع الحضري أن تغيُّر سُبُل العيش التقليدية وتؤدي إلى زيادة التنافس على الموارد المحدودة. وقد يؤدي الصراع نفسه إلى تفاقم ندرة الموارد. فعلى سبيل المثال، لا يعمل سوى نصف شبكات المياه والصرف الصحي في الجمهورية العربية السورية بشكل صحيح بسبب الأضرار الناجمة عن العنف[82]. وفي الصومال، أثَّر وجود النزاع والجماعات المسلحة أيضاً على حصول الناس على المياه. وقد ثبُت أن حركة الشباب تستخدم السيطرة على المياه كتكتيك من خلال تقييد الوصول الفعلي إلى نهري جوبا وشابيلي أو تدمير البنية التحتية أو حتى تسميم الآبار[83].

قد تؤدي ندرة الموارد الطبيعية، مقترنة بسوء الإدارة وعدم المساواة في الوصول إلى هذه الموارد نفسها، إلى خلق تحديات أمنية أو تفاقمها. فعلى سبيل المثال، اندلع التنافس على الوصول إلى الموارد واستخدامها وملكيتها، كالأراضي الخصبة والمياه، في حوادث عنف متفرقة بين الرعاة والمزارعين في مناطق السودان، مثل النيل الأزرق وجبال النوبة.

ومن المرجَّح أن تصبح المنافسة على الموارد الشحيحة أكثر حدة في المستقبل. ووفقاً لاسقاطات الانبعاثات القصوى (مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5) التي وضعتها ريكار لمنتصف القرن (2046-2065)، ستعاني 57 في المائة من المنطقة من ضعف كبير من حيث توافر المياه. وسيكون لتغيُّر المناخ تأثير متوسط إلى كبير على توافر المياه في أجزاء من السودان واليمن - وهي مناطق معرَّضة أصلاً للصراع والهشاشة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار نوعية المياه، التي قد تتأثر بتغيُّر المناخ من خلال زيادة الجريان السطحي، وارتفاع درجة حرارة المياه التي قد تؤدي إلى تكاثر الطحالب، وتسرُّب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

جيم. انعدام الأمن الغذائي

1. كيف يمكن أن يتأثَّر انعدام الأمن الغذائي بتغيُّر المناخ؟

تشكِّل آثار تغيُّر المناخ تحدياً للأمن الغذائي بجميع أبعاده: التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار[84]. يمكن أن يتأثَّر توافر الغذاء بالتغيُّرات في درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار، مما قد يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل وانخفاض الإنتاجية الزراعية. كما يمكن أن يؤثِّر فقدان التنوع البيولوجي والتغيُّرات في توزيع ووفرة الأسماك والماشية على توافر الغذاء للمجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد. وقد تؤثِّر الصدمات والاضطرابات التي تطال سلاسل الغذاء العالمية من جرّاء تغيُّر المناخ على إمكانية الوصول إلى الغذاء وتوافره من خلال ارتفاع الأسعار. كما أن الظواهر الجوية القصوى قد تؤدي إلى إتلاف البنية التحتية وتعطيل سلاسل الإمداد. وإذا كان الغذاء باهظ الثمن، أو كان من الصعب فعلياً على الناس الحصول عليه، لا سيّما في المناطق التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي، فإن مستوى الأمن الغذائي يتدنى.

ومع ارتفاع درجات الحرارة، وما يرتبط بها من ظواهر جوية قصوى، من المرجَّح أن يزداد الوضع سوءا لأن المحاصيل الزراعية تعاني من تغيُّر المناخ، وتقلُّب هطول الأمطار، والمخاطر المناخية. أما الزراعة البعلية، المنتشرة في البلدان

العربية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، فمعرَّضة بشكل خاص لمخاطر المناخ[85]. وقد يؤدي تغيُّر المناخ أيضاً إلى الإصابة بالحشرات والآفات بسبب ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القصوى التي قد تسهِّل تفشي الأمراض وتحفِّزها[86]. ففي عام 2020 مثلاً، أدى ارتفاع أعداد الجراد الصحراوي، نتيجة للفيضانات، إلى خلق ظروف مؤاتية لتكاثرها، مما هدَّد بشدة سُبُل العيش والأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية، بما فيها الصومال واليمن والسودان، حيث جعل انعدام الأمن مكافحة الجراد العابر للحدود أمراً صعباً.

2. كيف يرتبط ذلك بالسلام والأمن؟

عندما ينعدم الأمن الغذائي، يتأثَّر وقْعه على الاستقرار الاجتماعي بشدة بعوامل مثل انخفاض التنمية الاقتصادية، ومحدودية شبكات الأمان الاجتماعي، والبطالة، والضغوط الديمغرافية، والمظالم السياسية. ولذلك، غالباً ما ينظَر إليه على أنه عبءٌ إضافي، من شأنه بالتالي أن يسهم في اندلاع الاضطرابات الاجتماعية. تنطوي أعمال الشغب الآيلة إلى المطالبة بالغذاء على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث يكون ارتفاع أسعار المواد الغذائية القشة الأخيرة التي تقصم ظَهَر البعير فتفضي إلى الاضطرابات[87]. وهكذا، تلعب التقلُّبات في الإنتاج الغذائي المحلي، الناجمة عن الطقس، دوراً مهماً في الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه، وبما أن العديد من الدول العربية مستوردة صافية للأغذية، فإن قابلية التأثُّر بالأمن الغذائي تحدِّدها أسعار الأغذية العالمية، والسياسات الغذائية (بما في ذلك دعم الأسعار)، وضعف السكان أمام الصدمات في أسعار الأغذية. فإذا ما ارتفعت أسعار المواد الغذائية، كان من المحتمَل اندلاع أعمال الشغب للمطالبة بالغذاء وإلى توسُّع رقعة الاضطرابات، لا سيّما إذا ما اقترن ذلك بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى[88]. ولكن تَحَوّل هذه الاضطرابات إلى أعمال عنف منظمة يتوقف إلى حد كبير على سياسات الحكومة المعنيّة.

هذا وتُعَدُّ العوامل الأربعة التالية أساسية في قياس مدى قابلية السكان للتأثُّر بزيادات أسعار الغذاء العالمية: (أ) القوة الشرائية للسكان، ولا سيّما حصة الدخل التي تنفقها الفئات الأكثر فقراً على الغذاء؛ (ب) قدرة الحكومة على التخفيف من عبء ارتفاع أسعار المواد الغذائية عن سكانها من خلال الإعانات أو الحماية الاجتماعية، ضمن سُبُل أخرى؛ (ج) مدى كون البلد مستورداً صافياً للأغذية، ولا سيّما في ما يتعلق باستيراد السلع الأساسية؛ (د) مدى كون البلد مستورداً صافياً للسلع الزراعية[89].

3. كيف يتجلى ذلك في المنطقة العربية؟

في البلدان الهشة أو المتأثِّرة بالنزاعات أصلاً، ينتُج انعدام الأمن الغذائي عن انهيار المنظومة الغذائية بكافة أبعادها. وقد عانت الجمهورية العربية السورية من انخفاض في كل من كمية ونوعية القمح المنتَج بسبب مزيج من الجفاف وتدمير المحاصيل والبنية التحتية الزراعية وتعطُّل سلاسل الأغذية الزراعية[90]. أما في الصومال، فقد ساهمت موجات الجفاف التاريخية والصدمات المناخية الأخرى واستمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في معاناة 6.5 مليون شخص من انعدام الأمن

الشكل 19. التغيُّر في المياه المتاحة للمحاصيل

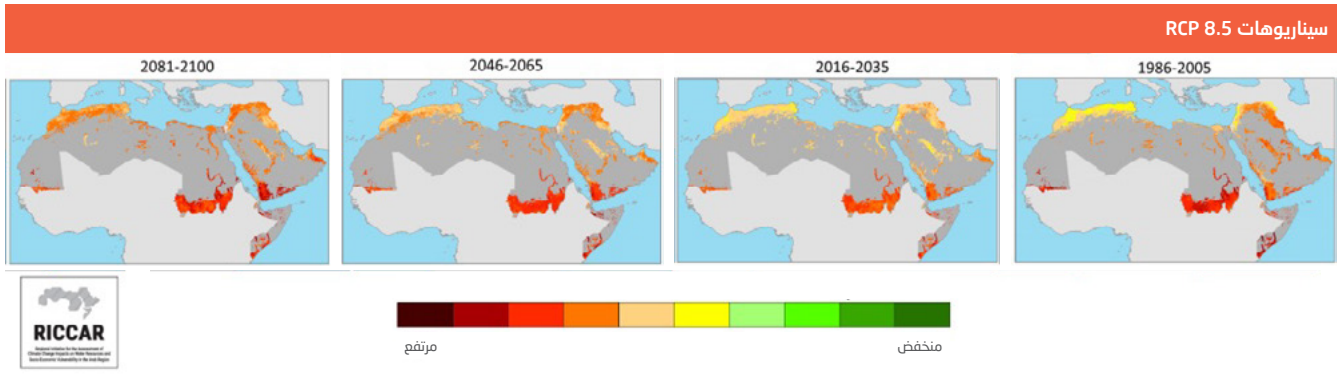

المصدر: المؤلفون استناداً إلى ESCWA and others, 2017.

ملاحظة: تستند هذه التوقعات إلى مجموعة من ثلاثة توقعات من مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5 (سيناريو الانبعاثات العالية) مقارنة بالفترة المرجعية (1986-2005). هذا المقياس عبارة عن مزيج من مؤشرات التعرُّض (التغيُّر في درجة الحرارة، الجريان السطحي، التبخُّر النتحي، عدد الأيام الحارة والحدّ الأقصى لطول فترة الجفاف)، والحساسية (حصة استهلاك المياه في الزراعة، حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، من بين مؤشرات أخرى) والقدرة على التكيُّف (المناطق التي تخدمها السدود، والحصول على المياه المحسَّنة، والمنطقة المجهَّزة للري، من بين مؤشرات أخرى).

الغذائي الحاد بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2023[91]. وانعدام الأمن الغذائي ملحوظ أيضاً في السودان، ويُعزى ذلك أساساً إلى التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية. وبناءً على ذلك، أدى انخفاض الغلات والتضخم في أسعار الأغذية، إلى جانب إلغاء إعانات الغذاء والوقود وتوقُّف برامج الحماية الاجتماعية، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلد. ففي شرق السودان مثلاً، يعاني 38.2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزُّم، وهي نسبة أعلى من المتوسط في أفريقيا (29.1 في المائة)، وهذا مؤشر واضح على سوء التغذية[92].

ووفقاً للتوقعات (مسارات التركيز النموذجية RCP 8.5) الصادرة عن ريكار، من المتوقع بحلول منتصف القرن، أن تتعرَّض أجزاء من السودان واليمن والصومال، المتأثِّرة أصلاً بالصراع والهشاشة، لمخاطر عالية من حيث المياه المتاحة للمحاصيل. وتتوقع سلسلة من الدراسات التي أجرتها ريكار والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة حول آثار تغيُّر المناخ على الأمن المائي والغذائي في المنطقة انخفاض غلة محاصيل مختارة في العديد من البلدان. ومع ذلك، قد تزداد غلة بعض المحاصيل، مثل القمح، حيث أن المستويات الأعلى من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي تسرِّع عملية التمثيل الضوئي[93]. إن استكشاف الطُرق التي يمكن من خلالها استخدام محاصيل أكثر قدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ لضمان الأمن الغذائي سيشكِل تحدياً وفرصة للمنطقة العربية في آن.

دال. الهجرة

1. كيف يمكن أن تتأثَّر الهجرة بتغيُّر المناخ؟

يمكن أن يساهم تغيُّر المناخ في الهجرة والنزوح بشكل مباشر وغير مباشر في آن معاً. فالمخاطر المناخية المفاجئة، مثل الفيضانات، قد تؤدي على سبيل المثال إلى تشريد الناس بشكل مباشر ومؤقت. لكن الظهور البطيء للمخاطر والتغيُّرات في درجات الحرارة وأنماط الطقس قد تؤدي إلى الهجرة والنزوح من خلال تأثيراتها على آليات الانتقال الأخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي أو فقدان سُبُل العيش والدخل[94]. وقد تكون الهجرة أيضاً آلية تكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ، على النحو المعترَف به في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. غير أن الأشخاص الأكثر ضعفاً والذين يعيشون في مناطق النزاع أو بالقرب منها قد لا يتمتعون بقدرة كبيرة على الهجرة بأمان، بسبب نقص الموارد وعدم إمكانية الوصول إلى طُرق آمنة.

إن النازحين قسراً معرَّضون بشكل خاص لتأثيرات المناخ. وهم غالباً ما يقيمون في ملاجئ مؤقتة أو مستوطنات من الخيام غير مناسبة لتحمُّل مخاطر المناخ. ويرتبط ضعفهم ارتباطاً وثيقاً باقتلاعهم من أراضيهم وحرمانهم منها أو من أصول أخرى، وعزلهم عن الشبكات الاجتماعية لمجتمعاتهم الأصلية، فضلاً عن افتقارهم في كثير من الأحيان إلى إمكانية الوصول إلى آليات الدعم. وهكذا قد يتعرَّض الأشخاص المقتلَعون أصلاً من أراضيهم إلى نزوح ثانٍ إذا حدثت مخاطر مناخية.

2. كيف يرتبط ذلك بالسلام والأمن؟

إذا تمت إدارة الهجرة بشكل سيء، فقد تشكِّل عاملاً يؤدي إلى تفاقم مظالم المجتمعات المضيفة، لأن وصول النازحين قد يؤدي إلى توترات. قد يكون هذا هو الحال إذا تمّ تحويل الموارد نحو الوافدين الجدُّد أو نشأت منافسة على الموارد[95]. وقد يَحْدُثُ الخلاف أيضاً عندما تشعر المجتمعات المضيفة بالتهديد بسبب التدفق المفاجئ للنازحين والتغيُّرات في نمط الاستيطان العرقي[96]. ومع ذلك، فإن تَحوّل الهجرة المدفوعة بالمناخ إلى خطر متزايد للصراع يعتمد على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة المستقبِلة.

3. كيف يتجلى ذلك في المنطقة العربية؟

في بعض البلدان، يكون عدد النازحين كبيراً بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان (الشكل 20). ففي دولة فلسطين، يمثِّل النازحون ما يَقْرُب من نصف السكان، بينما يمثلون في الجمهورية العربية السورية أكثر من الثلث وفي الأردن أقل بقليل من الثلث. كما تضم الصومال ولبنان واليمن والسودان نسبة عالية نسبياً من النازحين. ويشير ارتفاع معدل النازحين في بلد ما إلى أن جزءاً كبيراً من السكان معرَّضون بشكل خاص لتأثيرات المناخ، حيث أن قدراتهم محدودة على التعامل مع آثار تغيُّر المناخ والظواهر الجوية القصوى والتخفيف من حدتها. ويؤثر نوع الجنس أيضاً على استراتيجيات التكيُّف[97]. فعلى سبيل المثال، قد تعاني

النساء المهاجرات أو النازحات داخلياً من مزيد من انعدام الأمن عندما يتنقلن لأنهن يتعرَّضن أكثر لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالبشر واستغلالهم، وزواج الأطفال وغير ذلك من أشكال العنف. كما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات إضافية في الهجرة والنزوح حيث تَحُول الحواجز المادية والبيئية والاجتماعية دون وصولهم إلى سُبُل الإغاثة والمساعدة الإنسانية والدعم.

وفي حين أن النزاع هو المحرك الرئيسي للنزوح في المنطقة، فإن النزوح الداخلي المرتبط بالكوارث أصبح محركاً متزايد الأهمية[98]. ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل 21، حيث ارتفع عدد حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث منذ عام 2010، وعلى الأخص في عام 2020، مع أكثر من 1.7 مليون حالة نزوح جديدة ناتجة عن الكوارث الطبيعية، وعام 2022، مع أكثر من 1.5 مليون حالة. وكانت الصومال والسودان واليمن من بين البلدان التي سجَّلت أكبر عدد من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث. ولكن بخلاف النزوح، عندما يتعلق الأمر بالهجرة، لا توجد تقديرات موثوقة لعدد الأشخاص الذين يهاجرون بسبب العوامل البيئية. كما أن العديد من المواقع المتأثِّرة بتغيُّر المناخ تعاني أيضاً من عدم الاستقرار السياسي والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان وانخفاض التنمية الاقتصادية. وبالتالي، يصبح من الصعب كشف الأسباب الجذرية للهجرة[99].

الشكل 20. النازحون، 2022 (النسبة المئوية من إجمالي السكان)

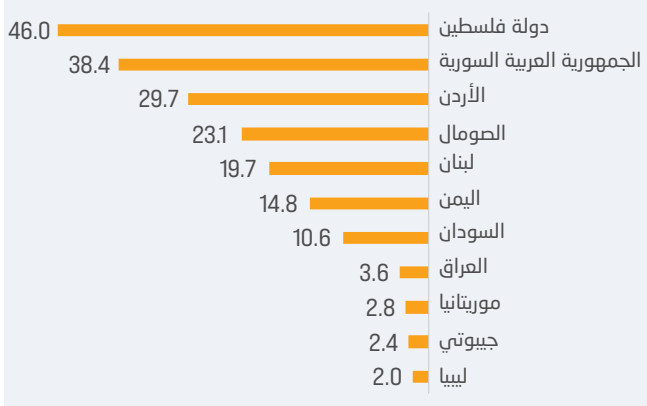

المصادر: اللاجئون: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين Refugee Data Finder؛ النازحون: قاعدة بيانات مركز رصد النزوح الداخلي؛ والسكان: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ملاحظة: يتألف النازحون من لاجئي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولاجئي الأونروا والنازحين داخلياً بسبب الكوارث والنزاعات. تمّ استبعاد البلدان التي تقل فيها النسبة عن 0.5 في المائة.

الشكل 21. النزوح الداخلي الجديد في المنطقة العربية

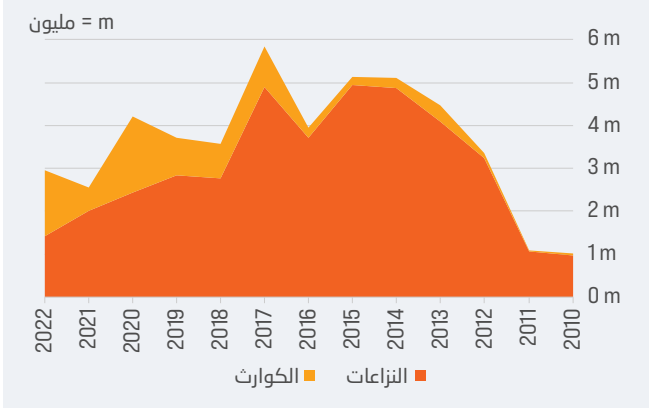

المصدر: قاعدة بيانات مركز رصد النزوح الداخلي.

ملاحظة: المجموع هو مجموع حالات النزوح الداخلي الجديدة في نهاية السنة المشمولة بالتقرير بالنسبة لجميع بلدان جامعة الدول العربية.

الإطار 3. تحديات إدارة الموارد الطبيعية في المجتمعات المضيفة

قد يؤدي الوصول إلى الموارد الطبيعية الشحيحة، التي قد تصبح أكثر ندرة بسبب تغيُّر المناخ، إلى زيادة التوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين. وكان هذا هو الحال في مناطق من لبنان، على سبيل المثال، لأنه البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه ويعود ذلك أساساً إلى الصراع المشتعل في الدول المجاورة.

أما الجهود الآيلة إلى معالجة التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين والتخفيف من حدّتها، فيمكن أن تبذل على الصعيدين الوطني والمجتمعي في آن معاً. وفي حالة لبنان والأردن، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع الإسكوا واليونيسف، على تنفيذ مشروع يموِّله صندوق التكيُّف، يهدف إلى بناء حلول مائية مرنة في المناطق الحضرية في البلدين اللذين يواجهان تحديات مزدوجة تتمثَّل في آثار تغيُّر المناخ على ندرة المياه وفي التدفقات الكبيرة للنازحين.

وبالتعاون مع وزارتي المياه والبيئة الوطنيتين في البلدين، تشمل النتائج المتوخاة للمشروع خططاً رئيسية بلدية تُعنى بتغيُّر المناخ ومراعاة المنظور الاجتماعي، فضلاً عن التدخلات الملموسة لتوسيع إمدادات المياه المتاحة. وتشمل هذا الأخيرة توسيع عمليات معالجة مياه الصرف الصحي وتركيب تكنولوجيات تجميع مياه الأمطار على الأسطح في المباني العامة.

في حين أن تنوّع الأطراف المعنيين والمكونات المشارِكة في مشاريع من هذا النوع يمكن أن يجعل التنفيذ تحدياً، فإن الهدف العام المتمثِّل في معالجة ندرة المياه على المدى المتوسط إلى الطويل يؤثِّر إيجاباً على الحفاظ على السلام والاستقرار في المجتمعات التي تواجه تحدّيات الصراع المجاور وتغيُّر المناخ.

وبدلاً من ذلك، قد يكون تغيُّر المناخ جزءاً من تفاعل معقَّد بين مختلف دوافع الهجرة. فثمة أدلّة على أن التأثيرات المناخية هي من بين أسباب الهجرة. ويُعَدُّ العراق مثالاً على كيفية تفاقم الهجرة الناجمة عن الصراع مع دوافع أخرى مثل ندرة المياه، وغياب التعاون حول إدارة الموارد المائية المحدودة، ونقص الفرص الاقتصادية، والتدهور البيئي[100]. في عام 2021، حدَّد حوالي 20,000 نازح عراقي ندرة المياه وسوء نوعية المياه والملوحة العالية فيها، من بين جوانب سلبية أخرى، كعوامل دافعة مهمة للنزوح[101]. أضف إلى أن العديد من النازحين داخلياً في العراق يلتمسون اللجوء إلى المناطق التي تعاني من انعدام الأمن المائي والغذائي[102].

تتباين التقديرات حول الهجرة المستقبلية تبايناً كبيراً وتعتمد على افتراضات حول سيناريوهات المناخ، فضلاً عن قدرات التكيُّف والمواجهة. فعلى سبيل المثال، يقدِّر مركز رصد النزوح الداخلي أن ما معدَّله 392,000 شخص قد ينزحون بسبب الفيضانات النهرية كل عام في المنطقة، ومعظمهم من المناطق الحضرية وتلك المحيطة بها[103]. من ناحية أخرى، يقدِّر البنك الدولي أنه بحلول منتصف القرن، سيكون في شمال أفريقيا ما بين 4.5 مليون و13 مليون مهاجر مناخي داخلي، اعتماداً على سيناريو المناخ ودرجة التنمية الشاملة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض توافر المياه وارتفاع مستوى سطح البحر[104]. وتشمل المناطق الحرجة التي تتم الهجرة منها مناطق ساحلية مهمة، مثل الإسكندرية، والمناطق الساحلية الريفية، فضلاً عن بعض المناطق الداخلية التي من المتوقع أن تواجه ندرة متزايدة في المياه، مثل جبال الأطلس في المغرب، حيث الأراضي الزراعية بعلية إلى حد كبير، مما يسلِّط الضوء على الروابط بين آليات الانتقال[105]. ومن بين بلدان المشرق، قد يضاف تغيُّر المناخ إلى الدوافع الحالية للتنقُّل مع المزيد من ندرة المياه وتدهور الأراضي والإجهاد الحراري، وكلها عوامل تدفع الناس إلى الهجرة.

باختصار، تلعب المخاطر المناخية البطيئة الحدوث والمفاجئة دوراً في النزوح إلى الهجرة بسبب تفاعلها مع انخفاض سُبُل العيش والدخل. يمكن للعوامل التي تؤثِّر على قابلية العيش، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر ودرجات الحرارة القصوى المرتفعة للغاية، أن تخلق دوافع للهجرة إلى خارج البلد. يكون التكيُّف مع مثل هذه الظروف ممكناً في بعض الأحيان، ولكن إذا كان ذلك غير ممكن، فإن الهجرة إلى الخارج هي آلية التكيُّف الأكثر احتمالاً. ومع ذلك، فإن التغييرات السلبية التي

تؤثر على الدافع للتحرك تؤثِّر أيضاً على القدرة على الانتقال إلى مكان آخر، مما يخلق آليتين معاكستين لهما تأثيرات صافية غير معروفة. وعلى الرغم من أن الهجرة هي واحدة من أكثر الآليات المقترَحة التي تربط مخاطر المناخ بالصراع، فإنّ الأدلّة عبر البلدان قليلة للغاية بحيث لا يمكن استنتاج أي تأكيد في المرحلة الحالية. ما هو واضح تماماً هو أن الهجرة هي أيضاً خيار للتكيُّف وينبغي ألا يُنْظَر إليها على أنها سلبية في الأحوال كلها.

4 . مواجهة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية

إن الحوكمة الرشيدة والتماسك الاجتماعي والشمولية عوامل أساسية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والحدّ من مخاطر انعدام الأمن والتوترات الناشئة.

لا بدّ من نُهُج متكاملة للتصدي للتحديات المعقَّدة والفرص، المتصلة بالترابط بين المناخ والسلام والأمن داخل المنطقة.

تستلزم الاختلافات وأوجه التشابه، في جميع أنحاء المنطقة، من حيث الموارد والضعف والهشاشة، سياسات ونُهُج حساسة للسياق، على الرغم من أنها توفّر أيضاً فرصاً للتعاون بشأن الموارد المتقاسمة والتحديات المشتركة.

نظراً إلى ازدياد الآثار المناخية تواتراً وشدة، وإلى هشاشة العديد من البلدان في المنطقة، فمن المرجَّح أن تصبح العلاقة بين المناخ والسلام والأمن أكثر ترابطاً. والدول العربية معرَّضة للتأثُّر بتغيُّر المناخ. أضف إلى ذلك أن المنطقة تعاني من العديد من الصراعات المسلحة الجارية والطويلة الأمد بطبيعتها، الأمر الذي يُضْعِفُ قدرة البلدان على التصدي لتحدي تغيُّر المناخ بسبب استهلاك الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تشتد الحاجة إليها، فضلاً عن تفاقم التدهور البيئي. ويعتبر هذا العقد حاسماً لجهة معالجة قضايا تغيُّر المناخ والسلام والأمن. فلا بدّ للدول العربية كافة من اتخاذ إجراءات للتخفيف من أثر تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، وزيادة القدرة على الصمود ودعم التنمية المستدامة.

ألف. اعتبارات سياساتية

لمعالجة الترابط بين المناخ والسلام والأمن، لا بدّ من أخذ بعض المبادئ المتداخلة بالاعتبار عند تنفيذ توصيات هذا التقرير، لما تنطوي عليه من إمكانية لتعزيز النتائج الإيجابية لمختلف الإجراءات.

أولاً، تُعَدُّ الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعّالة لبنات بناء أساسية لتعزيز القدرة على الصمود والحدّ من الهشاشة، حيث يمكنها توفير الخدمات الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والبنية التحتية والاستجابة لحالات الطوارئ. ويُعَدُّ بناء القدرات أمراً ضرورياً للحكم الفعّال. فالمؤسسات تحتاج إلى ما يكفي من الخبرات والموارد والأدوات لكي تتمكن من أداء وظائفها بفعاليّة[106]. ونظراً للطبيعة المتكاملة والمعقَّدة للترابط بين المناخ والسلام والأمن، يجب أن تكون المؤسسات قادرة على النهوض بسياسات أكثر تكاملاً، وكسر الصوامع المنعزِلة التقليدية، والسماح للعديد من الجهات الفاعلة بمعالجة المشاكل المتزايدة تعقيداً وترابطاً. أضف إلى أن تحسين الشفافية والشمولية والمساءلة أمر هام لبناء الثقة في مؤسسات الدولة، وتحسين فعاليتها، فضلاً عن تعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين.

ثانياً، يعتبر التماسك الاجتماعي مهماً لإدارة الصدمات والضغوطات التي تؤثِّر على المجتمعات، بما في ذلك النزاعات العنيفة والآثار المناخية. فتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجموعات وفي ما بينها، والحدّ من أوجه عدم المساواة، وتطوير أنظمة حوكمة شاملة وفعّالة، عوامل قد تساعد في التخفيف من دوافع الهشاشة والصراع والحدّ من الآثار السلبية المحتمَلة لتغيُّر المناخ على الناس والمجتمعات.

هذا وإن المشاركة الشاملة مهمة لتعزيز السياسات والإجراءات العادلة والفعّالة والمستدامة التي تلبي احتياجات جميع الناس، وكذلك لضمان معالجة مخاوف المجموعات المختلفة أو احتياجاتها أو مظالمها. قد يشمل ذلك ضمان المشاركة الهادفة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمَّشة الأخرى في المساهمات المحدَّدة وطنياً وخطط التكيُّف الوطنية والخطط المتعلقة بتغيُّر المناخ. فضمان مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية وعمليات صُنع القرار أمرٌ مهمٌ لبناء السلام والأمن البشري، وشأنٌ حاسمٌ لمعالجة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين وتحسين أوجه الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

لا بدّ من إيلاء اهتمام خاص لقضايا عدم المساواة والوصول إلى إدارة الموارد الطبيعية ولآثار تغيُّر المناخ على مختلف الفئات. فالإدارة الضعيفة وغير الشاملة للأراضي والموارد الطبيعية قد تسهم في التوترات والصراعات، لا سيّما مع تزايد التنافس على الموارد الطبيعية المتجدِّدة الأكثر ندرة. وهكذا، فإن الإدارة المستدامة والشاملة والعادلة للموارد الطبيعية أمرٌ أساسي، وقد تهيئ علاوة على ذلك فرصة للمجموعات المتنازعة للعمل معاً بشأن المسائل التقنية المتعلقة باستخدامها، مما قد يمهِّد الطريق لتحسين التفاهم بين المجموعات.

ثالثاً، إن دراسة العلاقة بين تغيُّر المناخ والسلام والأمن مهمة لشرح كيفية تفاعل الصدمات والضغوط والعوامل البنيوية مع الجهات الفاعلة لخلق أنواع مختلفة من الصراعات والهشاشة. والواقع أن المخاطر المرتبطة بها معقَّدة ومترابطة. لذلك، لكي تتمكن المؤسسات من التصدي لها بفعاليّة، لا بدّ من طُرق جديدة من التنسيق المعزّز والابتكار المتشابك. ومن الأهمية بمكان اتباع نَهج أكثر تكاملاً لمعالجة دوافع الصراع والهشاشة والضعف معالجة كليةً. لا بدّ لهذا النَّهج من أن يشمل العوامل البيئية والمناخية إلى جانب الدوافع الأخرى لانعدام الأمن والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. وينبغي لصُناع السياسات أن يركزوا على كيفية تعزيز بعض الدوافع بعضها البعض وخلقها حلقات مُفْرَغَة من الهشاشة والضعف المتزايدين. وفي هذا الصدد، فإن الزخم السياسي الذي أوجدته مبادرة الاستجابات المناخية للحفاظ على السلام التي أطلقتها مصر بصفتها رئيساً للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، يوفر الفرصة لتفعيل الإجراءات التي تسد الفجوات القائمة بين العمل المناخي ونَهج التنمية وبناء السلام. وتتيح هذه المبادرة أيضاً فرصة لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمع المدني على المشاركة في الإجراءات الاستباقية والنهوض بالتدابير الوقائية.

رابعاً، إن المنطقة العربية مجموعة غير متجانسة من البلدان، تضم تنوّعاً كبيراً في السياقات من حيث الهشاشة والضعف. وتتراوح بلدان المنطقة من المرتفعة الدخل إلى الأقل نمواً، مع تفاوت الثروات الطبيعية والظروف المناخية، فضلاً عن تلك التي تعاني من صراعات طال أمدها. كما توجد اختلافات مهمة داخل البلدان. بالتالي، لا بدّ من اختيار أدوات السياسة العامة ومواءمتها وفقاً للسياق الوطني أو المحلي. وينطبق هذا أيضاً على السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، حيث تتباين السياقات المحلية والمظالم وفرص بناء السلام. ويمكن أن تكون الخبرات والمعارف التي تتميّز بها

الشعوب المحلية والأصلية مهمة أيضاً في تشكيل هذه السياسات والإجراءات، لأنها غالباً ما تكون قد طوّرت آليات للأقلَمَة والتكيُّف في سياق محدَّد، قد تساعد في توجيه السياسات والبرمجة وضمان نتائج أكثر شمولاً وفعاليّة واستدامة. في هذا الصدد، قد يشكِّل عدم التجانس عاملاً تمكينياً لتبادل الخبرات والاستفادة من فرص التعاون العابرة للحدود.

إن تغيُّر المناخ، والتهديد الذي يشكِّله للسلام والأمن، لا يعرِفُ حدوداً، مما يجعل المبادرات الوطنية أو دون الوطنية البحتة للتصدي للتحديات المرتبطة به غير كافية. فالموارد الطبيعية، ولا سيّما الموارد الغذائية والمائية، الموجودة في سياقات عابرة للحدود، تواجه أصلاً شحاً. أضف إلى أن سياسات وإجراءات بلد ما يمكن أن تؤثِّر على جيرانه. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثِّر إحدى الدول التي تقوم بسد المياه عند المنبع لاستخدامها في الري على توافر المياه في الدول الواقعة عند المصب، مما يشير إلى كيفية خلق إجراءات التكيُّف تحديات إذا ما وضِعت دون مراعاة الشواغل العابرة للحدود، كما يجب[107]. وفي المنطقة العربية، ثُلُثَا موارد المياه العذبة عابرة للحدود، و24 طبقة مياه جوفية عابرة للحدود[108]. ومع ذلك، فإن اتفاقيات المياه العابرة للحدود نادرة نسبياً في المنطقة العربية. غير أن الجهود المبذولة لتغيير ذلك تشمل عمل الإسكوا مع المجلس الوزاري العربي للمياه لوضع مبادئ توجيهية للتعاون عبر الحدود، مفتوحة لاستكشاف فرص التعاون وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة لتشمل مجالات التعاون الأخرى. فالحدّ من التنافس وتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين حول شبكات الموارد هذه سيساعد في الحفاظ على الأمن والسلام مع تعزيز التكيُّف المناخي بشكل أكثر فعاليّة. أضف إلى أن التركيز على القضايا المتعلقة بالمناخ والبيئة يوفِّر مداخل مهمة للمشاركة والتعاون الإقليمي، لا سيّما في الحالات التي قد تكون فيها المشاركة محدودة، إما بسبب الصراع الأوسع نطاقاً أو ديناميات البلدان، أو بسبب الحواجز الاجتماعية التي تعيق قضايا محدَّدة مثل التماسك الاجتماعي وتمكين المرأة.

باء. التوصيات

مع أخذ هذه الاعتبارات في الاعتبار، يقدِّم هذا القسم توصيات بشأن النُّهُج أو الممارسات الواعدة التي يمكن أن تكون حاسمة للنهوض بالعلاقة بين المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية، فضلاً عن خطوات لتعزيز التعلُّم على نطاق أوسع في هذا المجال. وكما تختلف الآثار المترتبة على العلاقة بين المناخ والسلام والأمن من بلد إلى آخر، فإن خيارات السياسات لمعالجتها تختلف هي أيضاً. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض التوصيات المتداخلة الرئيسية التي تتيح فرصاً للمنطقة. وتركز التوصيات التالية والتدابير المرتبطة بها على المستويات المتعدِّدة الأطراف والإقليمية والوطنية. ويمكن أن تشمل التوصيات على المستوى الوطني أيضاً التنفيذ دون الوطني أو المحلي أو المجتمعي:

التوصية 1

إدماج الترابط بين المناخ والسلام والأمن في السياسات والتخطيط والبرمجة. نظراً إلى الطبيعة المترابطة والمعقَّدة للعلاقة بين المناخ والسلام والأمن، فإن النُّهُج المتكاملة والشاملة عبر مجالات السياسة المختلفة ضرورية لمواجهة التحديات أو الفرص المرتبطة بها.

المستوى المتعدّد الأطراف والإقليمي

- ضمان مراعاة الاعتبارات المناخية في المناقشات والتخطيط ونظرية تغيير البرمجة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، ليس فقط لتسليط الضوء على المخاطر ونقاط الضعف بل أيضاً على الفرص المتاحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وقد يشمل ذلك الجهود التالية:
  - دمج اعتبارات الأمن المناخي عند وضع الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام قيد التنفيذ.
  - تحديد الفرص المتاحة لاستخدام إدارة الموارد الطبيعية والتكيُّف معها وتعزيز استخدامها كمدخل للتعاون وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق دعم دَور المرأة والفئات المهمَّشة الأخرى في بناء السلام.

- تعزيز وتقديم التوجيه بشأن إدماج المخاطر المناخية والبيئية في السياسات والتخطيط الوطنيين، كما هو الحال في خطط العمل الوطنية في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- ضمان مراعاة السلام والأمن في المناقشات والتخطيط ونظرية تغيير البرمجة المتعلقة بتغيُّر المناخ، خاصة في ما يتعلق بالتكيُّف، بحيث يتم تحديد أوجه التآزر والمخاطر ومعالجتها. وقد يشمل ذلك الجهود التالية:
  - المساعدة وتقديم التوجيه بشأن إدراج اعتبارات السلام والأمن في خطط التكيُّف الوطنية وخطط السياسة المناخية الأخرى، وكذلك في الوثائق الأخرى المتعلقة بالسياسة العامة مثل خطط العمل للمسائل المتعلقة بالجنسين.
  - دعم تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات والإجراءات المناخية، بما في ذلك المشاركة النشطة للمرأة في تصميم وتنفيذ الإجراءات الإقليمية للاستجابة للمناخ وتنفيذ الإجراءات المراعية للمساواة بين الجنسين المُدْرَجَة في إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.
  - تدريب القادة والخبراء والمستشارين المعنيين بتغيُّر المناخ وغيرهم من الأطراف المعنيين الرئيسيين حتى يدركوا العلاقة بين العمل المناخي وإمكاناته من أجل السلام والأمن.
- إقامة الشراكة بين الصوامع المنعزِلة، مع الجهات الفاعلة المتعدِّدة الأطراف والإقليمية والوطنية والمحلية، لضمان الملكية والوكالة في معالجة اعتبارات المناخ والسلام والأمن، والعمل بشكل انتقائي في المجالات التي تستفيد من الميزة النسبية المؤسسية على أفضل وجه مع تنمية الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى عبر الميادين الإنسانية والإنمائية وتلك المتعلقة بالسلام.
- تسهيل الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر المتكاملة والمتنوعة وتحليلها من أجل صُنع السياسات الواعية للمخاطر، وتمكين الإجراءات الاستباقية، وآليات الاستجابة الفعّالة للطوارئ، والتنفيذ الفعّال لخطة العمل التنفيذية للإنذار المبكر للجميع، 2023-2027، فضلاً عن مبادرات المرونة ذات الصلة مثل مبادرة العمل من أجل التكيُّف مع المياه والقدرة على الصمود.

المستوى الوطني

- دمج اعتبارات السلام والأمن في السياسات المناخية الجديدة والقائمة، والتي قد تشمل الجهود التالية:
  - التأكد من أن خطط التكيُّف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيُّف وغيرها من سياسات المناخ وعمليات التخطيط، مثل المساهمات المحدَّدة وطنياً والسياسات القطاعية، حساسة للنزاع وشاملة ولا تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن. وينبغي أن يشمل ذلك المشاركة على نحو مجدٍ للنساء والفئات المهمَّشة تقليدياً.
  - تقييم آثار مبادرات التكيُّف على السلام والأمن، وتقليل المخاطر المرتبطة بها والاستفادة من أوجه التآزر الإيجابية، وضمان الشمولية من خلال مراعاة الآثار المتباينة لمختلف المجموعات (مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والفئات المهمَّشة الأخرى).
- ضمان دمج العلاقة بين المناخ والسلام والأمن في السياسات والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن أن يتحقّق ذلك من خلال:
  - دمجها في أُطُر التخطيط القائمة بدلاً من أُطُر تخطيط منفصلة، والاستفادة من المساحات التي يوجد فيها زخم سياسي وطاقة خطابية، والحرص على تلافي العمليات المنفصلة التي قد تؤدي إلى التجزئة.
  - دمج المخاطر المناخية والبيئية في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وغيرها من العمليات الخاصة بالسياسات العامة والتخطيط على المستوى الوطني لتنفيذ الخطة، ودعم الجهود النسائية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى بناء السلام ومعالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.

التوصية 2

جعل السياسة الاجتماعية الشاملة ركيزة للحدّ من المخاطر. توفر السياسة والحماية الاجتماعية، إذا كانت شاملة ومصمَّمة تصميماً جيداً، أدوات فعّالة في ردم الانشقاقات الاجتماعية ومنع الحرمان. وعلى هذا النحو، يمكن لمبادرات الحماية الاجتماعية التي تشمل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمَّشة تقليدياً أن تساعد في زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات كتلك الناجمة عن تغيُّر المناخ.

المستوى المتعدّد الأطراف والإقليمي

- تقديم التوجيه والمساعدة التقنية والموارد لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات والدروس المستخلَصة وتبادلها. فعلى سبيل المثال، يدعم المسرِّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة تعبئة الموارد ويقدِّم الدعم التقني.
- بالنسبة لأقل البلدان العربية نمواً، تجسيد آلية تخزين الأغذية المتفَق عليها كنتيجة متوخاة رئيسية لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031.
- استكشاف وتحليل تجارب الحماية الاجتماعية، بما فيها الأنظمة الجديدة التي دخلت حيّز الاستخدام خلال جائحة كوفيد-19، مع إيلاء اعتبار خاص للمستفيدين الذين تم استبعادهم سابقاً، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في القطاع غير النظامي والعمال المهاجرين.

المستوى الوطني

- توفير خطط حماية اجتماعية شاملة وعادلة وغير تمييزية أو استحقاقات اجتماعية أخرى من أجل تعزيز قدرة الناس على الصمود والحدّ من ضعفهم. واعتماداً على السياق، قد يشمل ذلك التحويلات النقدية أو القسائم الغذائية، أو خطط الحماية الاجتماعية الشاملة، المصمَّمة بطريقة تستهدف أولاً أولئك الأكثر إهمالاً.

التوصية 3

تحسين إدارة الموارد الطبيعية. للحدّ من مخاطر انعدام الأمن والتوترات الناشئة عن التنافس على الموارد وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية وفي الحقوق فيها، وللإبطاء من الضغوط البيئية أو الحدّ منها، لا بدّ من سياسات وآليات مستدامة وشاملة لإدارة الموارد الطبيعية. ويمكن أيضاً لإدارة الموارد الطبيعية المشتركة أن تدعم السلام من خلال الجمع بين المجموعات المتعارِضة بهدف مناقشة الحلول وبناء الثقة.

المستوى المتعدّد الأطراف والإقليمي

- تعزيز منظور إقليمي لإدارة الموارد العابرة للحدود:
- تيسير اتفاقات التعاون بشأن الموارد العابرة للحدود أو الموارد التي توجد بشأنها تحديات أو فرص مشتركة في مجال الإدارة، ولا سيّما اتفاقات المياه العابرة للحدود، علماً أنها غير موجودة حالياً. فعلى سبيل المثال، قد يشمل ذلك وضع مبادئ توجيهية، مثل محاولة الإسكوا والمجلس الوزاري العربي للمياه وضع مبادئ توجيهية للتعاون عبر الحدود.
- المساعدة في الجهود الرامية إلى تحديد أوجه التآزر، فضلاً عن التعرُّف على العواقب المحتمَلة غير المقصودة التي قد تخلف آثاراً سلبية على البلدان المجاورة والحدّ منها، وذلك في إطار السياسات المتعلقة بالموارد الطبيعية للبلدان (مثل برامج العمل الوطنية). وقد يكون هذا مهماً بصفة خاصة للموارد الطبيعية العابرة للحدود مثل المياه.
- تعزيز نقل التكنولوجيا وتيسيرها في المجالات الحيوية للمنطقة العربية، مثل تحليّة المياه وغيرها من التقنيات التي تزيد من الوصول إلى موارد المياه غير التقليدية.

المستوى الوطني

- خلق مساحات شاملة للحوار والتعاون حول إدارة الموارد الطبيعية من خلال الجمع بين المجتمعات وضمان إدراج الفئات المستبعَدة عادة، مثل النساء والشباب، والمساعدة في تخفيف التنافس على الموارد الطبيعية في مجالات مثل الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه و/أو السيطرة عليها.
- التواصل والتعاون مع الدول المجاورة بشأن الموارد الطبيعية المشتركة وإدارتها، أو التحديات المشتركة، بهدف الاستفادة من أوجه التآزر. وقد يكون ذلك ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى المناطق العابرة للحدود حيث تتطلَّب معالجة أوجه الضعف التعاون مع الدول المشاطئة.
- ضمان حقوق عادلة وشاملة في الموارد الطبيعية وضمان الوصول إليها، وتوضيح المواضَع التي قد تتداخل فيها مستويات مختلفة من النُّظُم (مثل الأُطُر القانونية العرفية والوطنية، وما إلى ذلك). وقد يشمل ذلك تعزيز الحقوق الشاملة في حيازة الأراضي ودعم المساواة في الوصول إلى الفئات المهمَّشة تاريخياً، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب.

- إنشاء آليات لتسوية المنازعات تكون متاحة لجميع الناس، أو إذا كانت آليات النزاع موجودة أصلاً، فالتأكد من أنها شاملة وعادلة ويمكن الوصول إليها. وفي بعض الحالات، لا سيّما عندما تكون الظروف مؤاتية للقرار المحلي، قد يشمل ذلك لجاناً لإدارة الموارد الطبيعية، تأخذ في الاعتبار شواغل الأمن المناخي وتكون شاملة للجميع.

التوصية 4

تحسين فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا. لتيسير الاستثمار في التكيُّف وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وبناء السلام، لا بدّ من سد فجوات التمويل وتعزيز القدرات التقنية. ولا بدّ من توفير تمويل كاف وإمكانية الحصول عليه والتنبؤ به، لا سيّما بالنسبة للبلدان الأكثر احتياجاً. ولتحقيق ذلك، يجب توافر مبلغ 100 مليار دولار لتمويل التكيُّف، فضلاً عن تشغيل صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه خلال مؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي السابع والعشرين. كما أن بناء القدرات، كما توفره أُطُر التمويل الوطنية المتكاملة، أمرٌ حيوي لتيسير الحصول على التمويل والتكنولوجيا على حد سواء وضمان قدرة استيعاب المساعدات في جميع أنحاء المنطقة.

المستوى المتعدّد الأطراف والإقليمي

- ضمان توافر التمويل لمعالجة الترابط بين المناخ والسلام والأمن وأن يكون متاحاً أيضاً للبلدان الأكثر هشاشة ومعاناة من الصراع. وقد يشمل ذلك إضافة اعتبارات بناء السلام ضمن الأنصبة المقرَّرة للإقراض وضمان ألا ينطوي التمويل على عبء ديون إضافي.
- دعم الطُرق المبتكَرة للحصول على التمويل المناخي، من خلال مقايضة الديون المناخية مثلاً حيث يمكن للبلدان المدِينة مبادلة الفوائد والمدفوعات الرئيسية المستحقَة على الديون الخارجية بالاستثمارات المناخية المحلية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة الإسكوا لتآزر المانحين من أجل مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة. كما أطلقت الإسكوا وجامعة الدول العربية المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه. ومن شأن المبادرة، التي تنفَّذ بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحكومة السويد، ومع المؤسسات المتعاونة التي تخدم المنطقة، أن توفِّر للدول العربية تدريباً مخصَّصاً ودعماً تقنياً لتطوير مجموعة مشاريع قائمة على الأدلّة لتمويل مشاريع المياه.
- دعم وتيسير التعاون الإقليمي بشأن التمويل، بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المرتفع، من خلال استخدام أُطُر التعاون القائمة وتعزيزها وتعظيم فرص التعاون في ما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة وخارجها. فعلى سبيل المثال، تتعاون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وجامعة الدول العربية، والإسكوا، على وضع استراتيجية جديدة لتعبئة فرص الحصول على تمويل الأنشطة المناخية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة فرص الحصول على التمويل المناخي في المنطقة العربية من خلال تعزيز القدرة المؤسسية لتلقي التمويل وتطوير مشاريع متعدّدة البلدان وعابرة للحدود.

المستوى الوطني

- تعزيز أوجه التآزر بين التكيُّف مع المناخ والتمويل الإنساني والإنمائي والخاص ببناء السلام، ودمج تفكير النظام الإيكولوجي، وتعزيز القدرة المحلية على التكيُّف بطُرق تراعي المساواة بين الجنسين.
- تقييم احتياجات تمويل التكيُّف (تقدير التكاليف) من أجل توضيح احتياجات التمويل الدقيقة والدعوة إليها وتسهيل الوصول إلى التمويل من الجهات المانحة الدولية والمتعدِّدة الأطراف.
- تطوير مشاريع وبرامج للوصول إلى فرص التمويل الوطنية ودون الوطنية مثل التسهيل الائتماني للتكيُّف المحلي مع تغيُّر المناخ الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والذي يقدِّم منحاً قائمة على الأداء للتكيُّف مع المناخ إلى جانب بناء القدرات والمساعدة الفنية للحكومات دون الوطنية.

التوصية 5

تحسين البحوث والمعارف والخبرات المتعلقة برابط المناخ والسلام والأمن. من أجل التعامل على أفضل وجه مع التحديات واغتنام الفرص الناشئة عن الترابط بين المناخ والسلام والأمن وضمان تمتّع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالقدرات والخبرات اللازمة، من المهم تعزيز واستخدام المعارف والخبرات المحلية والتقليدية القائمة وبناء الجديد منها.

المستوى المتعدّد الأطراف والإقليمي

- تعزيز المعرفة والأدلّة حول المجالات التي قد تستحق المزيد من البحث، مثل تقاطع المسائل الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإعاقة والشباب والفئات المهمَّشة الأخرى مع رابط المناخ والسلام والأمن، ومن خلال دراسات الحالة لسياقات محدَّدة (مثل آثار التحوّل في مجال الطاقة). وقد يشمل ذلك تطوير شبكات بحوث إقليمية أو تعزيز الشبكات القائمة.
- استكشاف كيف يمكن للبيانات الضخمة والتكنولوجيات الرائدة ومصادر البيانات غير التقليدية أن تساعد في زيادة المعرفة والفهم للترابط بين المناخ والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال توفير معلومات أكثر تواتراً وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى بيانات مصنَّفة يمكن أن تساعد في إلقاء الضوء على الاختلافات القائمة على الجنس والعمر وحالة الإعاقة، من بين خصائص أخرى.
- تعزيز وتسهيل إدراج المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية في البحوث والتحليلات المتعلقة بالترابط بين المناخ والسلام والأمن. ضمان مشاركة هذه المجتمعات في المناقشات لتفعيل المبادرة الرئاسية الخاصة بالاستجابات المناخية للحفاظ على السلام التي أُطلقت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- توفير منتجات معرفية موحَّدة لتقييم المخاطر داخل المنطقة، كأداة للسلطات الوطنية في تطوير عملية صُنع السياسات الواعية للمخاطر ولإثراء العمل على المستوى المتعدِّد الأطراف، مثل ريكار ونظام الإنذار المبكر بالعنف وآثاره وغيرها.
- الاستمرار في تعزيز زخم البحث والمناقشات حول الترابط بين المناخ والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل مبادرة الاستجابات المناخية للحفاظ على السلام التي أطلقتها الرئاسة المصرية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- توفير بناء القدرات والتدريب للحكومات والسلطات المحلية لدمج نَهج الترابط بين المناخ والسلام والأمن في التخطيط وصُنع السياسات، بما في ذلك كيفية إدارة نُظُم الإنذار المبكر والوصول إلى المجتمعات المحلية من خلال الإجراءات الوقائية.
- بناء القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المتعدِّدة الأطراف في المنطقة لمعالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ كجزء من برمجة منع نشوب النزاعات في المنطقة، وكذلك معالجة جوانب الصراع وانعدام الأمن المتعلقة بالتكيُّف مع المناخ وسياسات الموارد الطبيعية.

المستوى الوطني

- تحسين الفهم المؤسسي للعلاقة بين المناخ والسلام والأمن والقدرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المرتبطة بها، بما في ذلك بناء القدرات في مجالي دبلوماسية المياه والتحليل المتعدِّد الجوانب المتعلق نوع الجنس وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.
- نشر المعلومات والتثقيف بشأن تغيُّر المناخ والسلام والأمن، بالاعتماد على البحث العلمي، من أجل تعزيز فهم الجمهور للقضايا المرتبطة به وتمكين الأفراد والمجتمعات من اتخاذ الإجراءات المناسبة. وقد يشمل ذلك الحملات الإعلامية العامة، والإدراج في المناهج التعليمية، وما إلى ذلك. ويُعَدُّ تكييف التواصل مع السياقات المحلية أو المحدَّدة أمراً أساسياً لضمان الشمولية والوصول إلى المجموعات كافة.
- تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلَصة من تنفيذ إجراءات التكيُّف أو بناء السلام أو غيرها من الإجراءات المتعلقة برابط المناخ والأمن والسلام، بما في ذلك على المستوى المحلي حيث يمكن أن توفر الأساليب التقليدية والخاصة بالسياق دروساً أساسية لكيفية مواجهة تحديات محدَّدة.
- تحديد ودمج وتبادل المعارف والخبرات التقليدية أو المحلية التي من شأنها أن تساعد في توجيه سياسة أو برامج أو إجراءات الأمن المناخي.

5. ملاحظات ختامية

تنشأ الهشاشة وانعدام الأمن والصراع من التفاعلات المعقَّدة بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية. وفي معظم الحالات، يكون تغيُّر المناخ مجرد متغيّر واحد من بين متغيّرات أخرى، يؤدي إلى تفاقم ومضاعفة الضغوطات القائمة التي قد تفضي إلى الصراع وانعدام الأمن، مثل عدم الاستقرار السياسي والنزوح والفقر والجوع.

إن انتشار التحديات المتعلقة بالنزاع المسلح والهشاشة وانعدام الأمن والحوكمة والتنمية يحدّ من قدرة الدول العربية على التكيُّف مع الآثار المناخية التي قد تتعرَّض لها والاستجابة لها والتعامل معها، ويقلِّل من قدرتها على التخفيف من انتقال المخاطر من خلال الترابط بين المناخ والنزاع. كما أن العديد من البلدان المتأثِّرة بالنزاعات هي أيضاً من بين أكثرها تعرُّضاً لمخاطر المناخ، مما يخلق ضغوطاً وتحديات إضافية لها. لذلك، فإن البلدان التي تمر بحالات نزاع أو حالات ما بعد النزاع معرَّضة بشكل خاص للمخاطر الناجمة عن الترابط بين المناخ والصراع.

من الضروري التوصل إلى فهم أوسع لكيفية تفاعل المناخ والسلام والأمن، استناداً إلى منظور الأمن البشري، لإدراك تعقيد السياق الذي يمكن فيه تحقيق السلام والتنمية المستدامَين. وتبرز هنا الحاجة إلى نَهجٍ متكاملٍ لمعالجة دوافع الصراع والهشاشة والضعف معالجة كلية. لا بدّ لهذا النَّهج من أن يشمل العوامل البيئية أو المتعلقة بالمناخ إلى جانب الدوافع الأخرى لانعدام الأمن مثل سوء الإدارة، وعدم المساواة، والإقصاء، والنتائج الاجتماعية والاقتصادية السيئة، وغيرها من مصادر الضعف أو العنف. هذا ويوفر التركيز على القضايا المتعلقة بالمناخ والبيئة مداخل مهمة للمشاركة والتعاون الإقليمي، لا سيّما في الحالات التي قد تكون فيها المشاركة محدودة، إما بسبب الصراع الأوسع أو ديناميات البلد، أو بسبب العوائق الاجتماعية المتعلقة بقضايا محدَّدة مثل التماسك الاجتماعي وتمكين المرأة.

المراجع

Al-Zubari, Waleed and others (2017). An Overview of the GCC Unified Water Strategy (2016–2035). Desalination and Water Treatment, vol. 81 (June), pp. 1–18. Available at https://doi.org/10.5004/dwt.2017.20864. As cited in: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2021). ESCWA Water Development Report 9: Groundwater in the Arab region. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/water-development-report-9-english.pdf.

Bezner Kerr, Rachel and others (2022). 2022: Food, Fibre, and Other Ecosystem Products. In Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, edited by H.-O. Pörtner and others. Cambridge, UK and New York, USA: Cambridge University Press, pp. 713–906. Available at https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/downloads/report/IPCC_AR6_WGII_Chapter05.pdf.

Boone, Catherine (2017). Sons of the Soil Conflict in Africa: Institutional Determinants of Ethnic Conflict Over Land. World Development, vol. 96, pp. 276–293. Available at https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.03.012.

Bromwich, Brendan (2018). Power, Contested Institutions and Land: Repoliticising Analysis of Natural Resources and Conflict in Darfur. Journal of Eastern African Studies, vol. 12, No. 1, pp. 1–21. Available at https://doi.org/10.1080/17531055.2017.1403782.

Brown, Ian A. (2010). Assessing Eco-Scarcity as a Cause of the Outbreak of Conflict in Darfur: A Remote Sensing Approach. International Journal of Remote Sensing, vol. 31, No. 10, pp. 2513–2520. Available at http://dx.doi.org/10.1080/01431161003674592.

Buhaug, Halvard and Nina von Uexkull (2021). Vicious circles: Violence, vulnerability, and climate change. Annual Review of Environment and Resources, vol. 46, pp. 545–568. Available at https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev-environ-012220-014708.

Cherng, Sarah T. and others (2019). Social cohesion and passive adaptation in relation to climate change and disease. Global Environmental Change, vol. 58, 101960. Available at https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2019.101960.

Clement, Viviane and others (2021). Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration. Washington, DC: World Bank. Available at http://hdl.handle.net/10986/36248.

Climate Diplomacy (n.d.). Piracy off the Coast of Somalia. Available at https://climate-diplomacy.org/case-studies/piracy-coast-somalia.

Collier, Paul and Anke Hoeffler (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, vol. 56, No. 4, pp. 563–595. Available at https://doi.org/10.1093/oep/gpf064.

International Crisis Group (n.d.). Giving Countries in Conflict Their Fair Share of Climate Finance. Accessed in April 2023. Available at .https://www.crisisgroup.org/content/fair-share-of-climate-finance

De Juan, Alexander (2015). Long-Term Environmental Change and Geographical Patterns of Violence in Darfur, 2003–2005. Political .Geography, vol. 45 (March), pp. 22–33. Available at https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2014.09.001

ESCWA (2018). Disability in the Arab region. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/disability-arab-region-.2018-english_1.pdf

Water Action Decade 2018–2028: Water for Sustainable Development – Arab Region Engagement. E/ESCWA/ .(2019) _____ .SDPD/2019/BOOKLET.1. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/water-action-decade-booklet_en.pdf

Estimating the Cost of Child Marriage in the Arab Region. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.2. Available at https:// .(2020) _____ .arabstates.unfpa.org/en/publications/estimating-cost-child-marriage-arab-region

Domestic conflict: a proposed index and its implications for Arab States. E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.6. Available at .(2021a) _____ .https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/domestic-conflict-proposed-index-implications-arab-states-english.pdf

ESCWA Water Development Report 9: Groundwater in the Arab region. E/ESCWA/CL1.CCS/2021/2. Available at https:// .(2021b) _____ .www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/water-development-report-9-english.pdf

Climate finance needs and flows in the Arab region. E/ESCWA/CL1.CCS/2022/Policy Brief.1. Available at https://www. .(2022a) _____ .unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/climate-finance-needs-flows-arab-region-english.pdf

Inequality in the Arab region: A ticking time bomb. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/2. Available at https://www.unescwa. .(2022b) _____ .org/sites/default/files/pubs/pdf/inequality-arab-region-ticking-time-bomb-english_0.pdf

World Development Challenges Report: Development from a broader lens. E/ESCWA/CL6.GCP/2022/1. Available at .(2022c) _____ .https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/world-development-challenges-broader-lens-english.pdf

Arab Risk Monitor: A Conceptual Framework. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/TP.2. Available at https://www.unescwa.org/ .(2023) _____ .sites/default/files/pubs/pdf/arab-risk-monitor-conceptual-framework-english.pdf

ESCWA and ACWUA (2017). Climate Change Adaptation in Human Settlements Using Integrated Water Resources Management Tools. E/UNESCWA/SDPD/2015/Module.4. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/human-settlements-integrated-.water-resources-management-english.pdf

ESCWA and Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe (BGR) (2013). Inventory of Shared Water Resources in Western Asia. E/.ESCWA/SDPD/2013/Inventory. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/e_escwa_sdpd_13_inventory_e.pdf

ESCWA and FAO (2017). Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2017/1. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-.english_0.pdf

ESCWA and University of St. Andrews (2020). Syria at War: 8 Years on. Available at https://publications.unescwa.org/projects/saw/sdgs/pdf/en/Syria-at-War-8-years-on-Report-Final.pdf.

ESCWA and others (2017). Arab Climate Change Assessment Report – Main Report. Available at https://www.unescwa.org/publications/riccar-arab-climate-change-assessment-report.

_____ (2021). The Attainment of SDGs in Conflict-affected Countries in the Arab Region. Available at https://www.unescwa.org/publications/attainment-sdgs-conflict-affected-countries-arab-region.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (n.d.a). FAO portal to monitor Water Productivity through Open access of Remotely sensed derived data (WaPOR). Available at https://wapor.apps.fao.org/home/WAPOR_2/2?theme=L2_LCC_A&dim=YEAR:%255B2021-01-01%252C2022-01-01.

_____ (n.d.b). Gender and Land Rights Database. Available at https://www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/statistics/en/?sta_id=982.

Gadain, Hussein (2022). Leaving no one behind in Yemen: Steps towards better production, nutrition, environment and life. FAO. Available at https://www.fao.org/countryprofiles/news-archive/detail-news/en/c/1609099.

GBV AoR Helpdesk (2021). Climate Change and Gender-based Violence: What Are the Links? Available at https://gbvaor.net/sites/default/files/2021-03/gbv-aor-helpdesk-climate-change-gbv-19032021.pdf.

Global Migration Data Portal (n.d.). Environmental Migration. Available at https://www.migrationdataportal.org/themes/environmental_migration_and_statistics.

Gray, Leslie and Michael Kevane (2008). Darfur: Rainfall and Conflict. Available at https://ssrn.com/abstract=1147303.

Grossman, Herschell I. (1991). A general equilibrium model of insurrections. The American Economic Review, vol. 81, No. 4, pp. 912–921. Available at https://www.jstor.org/stable/2006650.

Gurr, Ted Robert (1970). Why Men Rebel. Princeton, NJ, USA: Princeton University Press.

Hanna, Taylor and others (2021). Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery. United Nations Development Programme (UNDP). Available at https://www.undp.org/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery.

Heslin, Alison (2021). Riots and resources: How food access affects collective violence. Journal of Peace Research, vol. 58, No. 2, pp. 199–214. Available at https://doi.org/10.1177/0022343319898227.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC) (2021). Sudan Acute Food Insecurity Situation April 2021 – February 2022. Available at https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-ipc-acute-food-insecurity-analysis-april-2021-february-2022-issued-may-2021.

_____ (2022). Somalia faces increased Risk of Famine as acute food insecurity, malnutrition, and mortality worsen. Available at https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/Somalia%20Updated%20IPC%20and%20Famine%20Risk%20Analysis%20Technic al%20Release%20Final%20-%204%20Jun%202022.pdf.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2021). Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Available at https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/downloads/report/IPCC_AR6_WGI_FullReport.pdf.

_____ .(2022a) Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Available at https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/downloads/report/IPCC_AR6_WGII_FullReport.pdf.

_____ .(2022b) Annex II: Glossary [Möller, V., R. van Diemen, J.B.R. Matthews, C. Méndez, S. Semenov, J.S. Fuglestvedt, A. Reisinger (eds.)]. In Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge, UK and New York, USA: Cambridge University Press, pp. 2897–2930, doi:10.1017/9781009325844.029.

_____ .(2022c) Headline Statements from the Summary for Policymakers. Available at https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/resources/spm-headline-statements.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2021). A decade of displacement in the Middle East and North Africa. Available at https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/IDMC_MenaReport_final.pdf.

International Committee of the Red Cross (ICRC) (October 2021). Syria water crisis: Up to 40% less drinking water after 10 years of war. Available at https://www.icrc.org/en/document/syria-water-crisis-after-10-years-war.

International Labour Organization (ILO) (2018). The employment impact of climate change adaptation: Input Document for the G20 Climate Sustainability Working Group. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_645572.pdf.

International Organization for Migration (IOM) Iraq (2022). Migration, Environment, and Climate Change in Iraq. Available at https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/documents/Climate%20Migration%20in%20Iraq%20-%20Report.pdf.

IRIN News (2009). Drought Blamed for Food Scarcity. The New Humanitarian. 22 February. Available at https://bit.ly/NHum_22Feb2009. As cited in: Lyall, Nicholas and Karam Shaar. The Impacts of the Contemporary Drought in Syria and Its Implications for the Conflict. 28 June. Available at https://opc.center/the-impacts-of-the-contemporary-drought-in-syria-and-its-implications-for-the-conflict/.

Jiang, Bo and Gary LaFree (2023). Climate Change, Fish Production, and Maritime Piracy. Weather, Climate, and Society, vol. 15, No. 2, pp. 289–306. Available at https://doi.org/10.1175/WCAS-D-21-0147.1.

Koos, Carlo (2018). Which Grievances Make People Support Violence against the State? Survey Evidence from the Niger Delta. International Interactions, vol. 44, No. 3, pp. 437–462. Available at https://doi.org/10.1080/03050629.2017.1369411.

Koubi, Vally and others (2018). The Determinants of Environmental Migrants' Conflict Perception. International Organization, vol. 72, No. 4, pp. 905–936. Available at https://doi.org/10.1017/S0020818318000231.

Mamdani, Mahmood (2007). The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency. London Review of Books. 8 March. https://www.lrb.co.uk/the-paper/v29/n05/mahmood-mamdani/the-politics-of-naming-genocide-civil-war-insurgency.

Maystadt, Jean-Francois and others (2014). Does food security matter for transition in Arab countries? Food Policy, vol. 46, pp. 106–115. Available at https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2014.01.005.

Nadin, Rebecca and Erin Roberts (2018). Moving towards a growing global discourse on transboundary adaptation. ODI Briefing Note. London, UK: Overseas Development Institute. Available at https://cdn.odi.org/media/documents/12139.pdf.

National Aeronautics and Space Administration (NASA) (2016). NASA Study: Rising Carbon Dioxide Levels Will Help and Hurt Crops. Available at https://www.nasa.gov/feature/goddard/2016/nasa-study-rising-carbon-dioxide-levels-will-help-and-hurt-crops/#:~:text=Studies%20have%20shown%20that%20higher,water%20crops%20lose%20through%20transpiration.

Norris, Pippa (2006). Political protest in fragile states. International Political Science Association World Congress, pp. 1–31.

Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) and Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) (2022a). Climate, Peace and Security Fact Sheet: Somalia. Available at https://www.nupi.no/en/news/climate-peace-and-security-fact-sheet-somalia2.

_____ (2022b). Climate, Peace and Security Fact Sheet: Iraq. Available at https://sipri.org/sites/default/files/NUPI_Fact_Sheet_Iraq_April2022_new%5B46%5D.pdf.

Norwegian Refugee Council (NRC) (2021). Iraq's drought crisis and the damaging effects on communities. Available at https://www.nrc.no/resources/reports/iraqs-drought-crisis-and-the-damaging-effects-on-communities/#:~:text=Children%20are%20eating%20less%2C%20.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2022). States of Fragility 2022. Paris, France: OECD Publishing. Available at https://doi.org/10.1787/c7fedf5e-en.

OECD and FAO (2018). The Middle East and North Africa: Prospects and challenges, in OECD-FAO Agricultural Outlook 2018–2027. Available at https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/agr_outlook-2018-5-en.pdf?expires=1673512390&id=id&accname=ocid195767&checksum=02FB2942670A9CFF57596D5B2FBD7238.

Olsson, Ola (2016). Climate Change and Market Collapse: A Model Applied to Darfur. Games, vol. 7, No. 1, p. 9. Available at https://doi.org/10.3390/g7010009.

Peace Research Institute Oslo (PRIO) (2019). Trends in armed conflict, 1946–2018. Conflict Trends Policy Brief, No. 3. Oslo: Peace Research Institute. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Strand%2C%20Rustad%2C%20Urdal%2C%20Nyg%C3%A5rd%20-%20Trends%20in%20Armed%20Conflict%2C%201946%E2%80%932018%2C%20Conflict%20Trends%203-2019.pdf.

Rentschler, Jun and others (2022a). Flood exposure and poverty in 188 countries. Nature Communications, vol. 13, No. 3527. Available at https://www.nature.com/articles/s41467-022-30727-4.

_____ (2022b). Supplementary Information: Flood exposure and poverty in 188 countries. Accessible at https://static-content.springer.com/esm/art%3A10.1038%2Fs41467-022-30727-4/MediaObjects/41467_2022_30727_MOESM1_ESM.pdf.

Reuveny, Rafael (2007). Climate change-induced migration and violent conflict. Political geography, vol. 26, No. 6, pp. 656–673. Available .at https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2007.05.001

Rudolfsen, Ida (2020). Food price increase and urban unrest: The role of societal organizations. Journal of Peace Research, vol. 58, No. 2, .pp. 215–230. Available at https://doi.org/10.1177/0022343319899705

Salih, Abubakr A.M. and others (2020). Climate change and locust outbreak in East Africa. Nature Climate Change, vol. 10, pp. 584–585. .Available at https://doi.org/10.1038/s41558-020-0835-8

Selby, Jan and Clemens Hoffmann (2014). Beyond Scarcity: Rethinking Water, Climate Change and Conflict in the Sudans. Global .Environmental Change, vol. 29, pp. 360–370. Available at https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2014.01.008

Seter, Hanne, Ole Magnus Theisen, and Janpeter Schilling (2018). All about Water and Land? Resource-Related Conflicts in East and West .Africa Revisited. GeoJournal, vol. 83, No. 1, pp. 169–187. Available at https://doi.org/10.1007/s10708-016-9762-7

Shortland, Anja (2010). The Business of Piracy in Somalia. Weekly Report, vol. 6, No. 23. Berlin: DIW. As cited in: Climate Diplomacy (n.d.). .Piracy off the Coast of Somalia. Available at https://climate-diplomacy.org/case-studies/piracy-coast-somalia

Smidt, M. and O.M. Theisen (2018). Climate change and conflict: agriculture, migration and institutions. In Crisis and conflict in agriculture .(pp. 40–52). Wallingford, UK: CAB International

Smith, Elizabeth S. (2022). Gender Dimensions of Climate Insecurity. SIPRI Insights on Peace and Security, No. 2022/4. Available at .https://www.sipri.org/sites/default/files/2022-03/sipriinsight2204_gender_dimensions_of_climate_insecurity.pdf

Tangalakis-Lippert, Katherine (2023). How do you stop a pirate? Put more fish in the sea. Business Insider. 20 May. Available at https:// .www.businessinsider.com/climate-change-causes-increased-international-piracy-fish-supply-2023-5

United Nations (2021). Security Council Fails to Adopt Resolution Integrating Climate-Related Security Risk into Conflict-Prevention Strategies: Speakers Disagree on Text, Appropriate Forum to Tackle Climate Change Issues. Meetings Coverage: Security Council 8926th .Meeting (Am). SC/14732 13 December 2021. Available at https://press.un.org/en/2021/sc14732.doc.htm

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2020). Female Genital Mutilation in the Middle East and North Africa. Available at https://www. .unicef.org/mena/media/7096/file/FGM%20MENA%20Draft%202_6_High%20Res.pdf

United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA) and others (2020). Climate Security Mechanism Toolbox: Briefing .Note. Available at https://dppa.un.org/sites/default/files/csm_toolbox-1-briefing_note.pdf

United Nations Development Programme (UNDP) (2018). Climate Change Adaptation in the Arab States. Available at https://www.undp. .org/publications/climate-change-adaptation-arab-states

New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity. Available at https://hdr.undp.org/ .(2022a) _____ .system/files/documents//srhs2022pdf.pdf

Human Development Report 2021/22: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World. .(2022b) _____
.Available at https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22

United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) (2018). Committee of Experts on Public Administration: report on the 17th session (23–27 April 2018). Economic and Social Council Official Records, 2018 Supplement No. 24. E/2018/44-E/C.16/2018/8. Available at https://
.digitallibrary.un.org/record/1628165

United Nations Environment Programme (UNEP) (2016). Three in Four Jobs in the Global Workforce Depend on Water says UN on World Water Day. Available at https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/three-four-jobs-global-workforce-depend-water-says-un-world-water. Cited in: ESCWA (2021). Water Scarcity High Level Event within the 13th Session of the Arab Ministerial Water Council 17 November 2021: Background paper for Session 1: Economic Impacts of Water Scarcity in the Arab Region. Available at https://www.
.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Economic%20Impacts%20of%20Water%20Scarcity-Briefing%20Note_UNESCWA.pdf

Adaptation Gap Report 2021: The gathering storm – Adapting to climate change in a post-pandemic world. Available at .(2021) _____
.https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2021

Adaptation Gap Report 2022: Too Little, Too Slow – Climate adaptation failure puts world at risk. Available at https:// .(2022) _____
.www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022

United Nations General Assembly (2009). Climate change and its possible security implications: Report of the Secretary-General. .A/64/350 (11 September 2009). Available at https://digitallibrary.un.org/record/667264?ln=en

Resolution 66/290. Follow-up to paragraph 143 on human security of the 2005 World Summit Outcome. A/RES/66/290 .(2012) _____
.(10 September 2012). Available at https://digitallibrary.un.org/record/686296?ln=en

Violence against women and girls, its causes and consequences: Note by the Secretary-General. A/77/136 (11 July .(2022) _____
2022). Available at https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a75144-violence-against-women-its-causes-and-
.consequences-note-secretary

United Nations Interagency Framework Team for Preventive Action (2012). Toolkit and guidance for preventing and managing land and natural resources conflict: Renewable Resources and Conflict. Available at https://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/
.pdfs/GN_Renew.pdf

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2022a). Horn of Africa Drought: Regional Humanitarian Overview & Call to Action (Revised 21 September 2022). Available at https://reliefweb.int/attachments/57c76e00-f0a6-4a5f-9dd2-
.6ffb8b95af62/HOA_Drought_Regional_Humanitarian_Overview_%26_call_to_action_rev_September2022.pdf

Humanitarian Update: Syrian Arab Republic. Issue 1, June 2022. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/ .(2022b) _____
.humanitarian-update-syrian-arab-republic-issue-1-june-2022

Sudan: Flood Response Update No. 02 (25 September 2022). Available at https://reports.unocha.org/en/country/ .(2022c) _____
./sudan/card/TjQEjK9aMe

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) (2021). Regional Assessment Report on Disaster Risk Reduction in the Arab .Region. Available at https://www.undrr.org/2021-regional-assessment-report-arab-states

United Nations Security Council Resolution 2242 (13 October 2015). S/RES/2242 (2015). Available at https://www.securitycouncilreport. .org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2242.pdf

Uppsala – Peace Research Institute Oslo (PRIO) and ESCWA (2021). Understanding the potential linkages between climate change and conflict in the Arab region. E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.9. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ .understanding-potential-linkages-climate-change-conflict-arab-region-english.pdf

World Bank (2011). World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development. Available at https://elibrary.worldbank.org/doi/ .abs/10.1596/978-0-8213-8439-8

Safeguarding Sudan's Vulnerable: Creating Economic Opportunity in Times of Crisis. Available at https://www. .(2021) _____ .worldbank.org/en/news/feature/2021/05/04/safeguarding-sudan-s-vulnerable-creating-economic-opportunity-in-times-of-crisis

Iraq Country Climate and Development Report. CCDR Series. Available at https://openknowledge.worldbank.org/ .(2022a) _____ .handle/10986/38250

FY23 List of Fragile and Conflict-affected Situations. Available at https://thedocs.worldbank.org/en/doc/69b1d088e .(2022b) _____ .3c48ebe2cdf451e30284f04-0090082022/original/FCSList-FY23.pdf

Classification of Fragility and Conflict Situations for World Bank Group Engagement. Available at https://thedocs. .(.n.d) _____ worldbank.org/en/doc/5599ce291ebc38c333de754bfe96988f-0090082022/original/Classification-of-Fragility-and-Conflict- .Situations-web-FY23.pdf

.World Food Programme (WPF) (2023). Somalia emergency. Available at https://www.wfp.org/emergencies/somalia-emergency

World Health Organization (WHO) (2021). Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018: Global, regional and national prevalence estimates for intimate partner violence against women and global and regional prevalence estimates for non-partner sexual violence .against women. Available at https://www.who.int/publications/i/item/9789240022256

Young, William and others (2014). Spillover from the conflict in Syria: an assessment of the factors that aid and impede the spread of .violence. Rand Corporation. Available at https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR609.html

قواعد البيانات

.Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED) (n.d.). Available at www.acleddata.com. Accessed on 11 October 2022

.EM-DAT, CRED/UCLouvain (n.d.). Brussels, Belgium. Available at www.emdat.be. Accessed in February 2023

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), Global Internal Displacement Database. Available at https://www.internal-displacement. .org/database/displacement-data. Accessed in November 2022

International Monetary Fund (IMF), Global Debt Database (December 2022). Available at https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD. Accessed on 27 March 2023.

Notre Dame Global Adaptation Initiative (ND-GAIN). Last Updated: July 2022. Available at https://gain.nd.edu/our-work/country-index/. Accessed in April 2023.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), The Humanitarian Data Exchange. Available at https://data.humdata.org/. Accessed in October 2022.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugee Data Finder. Available at https://www.unhcr.org/refugee-statistics/. Accessed in November 2022.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Interactive map of countries with NAPs as of 08/05/2023. Available at https://napcentral.org/submitted-naps.

United Nations Population Fund (UNFPA), Global Population Dashboard 2023. Available at https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard.

Uppsala Conflict Data Program (UCDP), Georeferenced Event Dataset (GED) Global version 22.1. Available at https://ucdp.uu.se/downloads/.

World Bank, World Development Indicators (WDI). Last Updated: 22 December 2022. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators. Accessed on 7 February 2023.

Worldwide Governance Indicators (WGI). Last Updated: 23 September 2022. Available at https://databank.worldbank.org/ _____ source/worldwide-governance-indicators/preview/on. Accessed on 30 November 2022.

الحواشي

1 تتألف المنطقة العربية من: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، دولة فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

2 United Nations, 2021.

3 بما في ذلك: برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية المعتمَد ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

4 Security Council resolution 2242 (2015).

5 لمزيد من التفاصيل حول الروابط بين تغيُّر المناخ والنزاع التي تم تطويرها في الإطار، انظر Uppsala-PRIO and the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2021.

6 United Nations General Assembly A/RES/66/290.

7 United Nations Development Programme (UNDP), 2022a; Buhaug and Von Uexkull, 2021.

8 United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs (UNDPPA) and others, 2020.

9 World Bank, 2011.

10 Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022a.

11 المرجع نفسه، ص. 304.

12 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022; World Bank, n.d.

13 للاطلاع على تعريف البنك الدولي، انظر World Bank, n.d ; للاطلاع على تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر OECD, 2022.

14 Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2019.

15 UNDP, 2022a.

16 ESCWA, 2023.

17 حسابات المؤلفين استناداً إلى UCDP GED.

18 ESCWA, 2021a.

19 ESCWA, 2022c.

20 A/77/136 p. 7.

21 World Health Organization (WHO), 2018.

22 ESCWA, 2020.

23 United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), 2020.

24 ESCWA, 2022c.

25 UNDP, 2022b.

26 Norris, 2006.

27 ESCWA, 2022b.

28 ESCWA, 2018 p. 7.

29 حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للديون العالمية (كانون الأول/ديسمبر 2022). تمّ الاطلاع عليها في 27 آذار/مارس 2023.

30 ESCWA and University of St. Andrews, 2020.

31 Hanna and others, 2021.

32 ESCWA, 2022b.

33 Hanna and others, 2021.

34 ESCWA and University of St. Andrews, 2020.

35 ESCWA, 2022b.

36 EM-DAT, CRED/UCLouvain.

37 Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2021.

38 United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), 2021.

39 حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الدولية للكوارث.

40 Rentschler and others, 2022a; Rentschler and others, 2022b.

41 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2022c.

42 ESCWA and others, 2017.

43 ESCWA and Arab Countries Water Utilities Association (ACWUA), 2017.

44 حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة البيانات الدولية للكوارث.

45 IPCC, 2022 b. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يلاحظ أن العكس صحيح: فقد تؤدي سياسات التكيُّف غير المناسبة أو المنفَّذة بشكل سيئ إلى سوء التكيُّف وزيادة قابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ.

46 International Labour Organization (ILO), 2018.

47 United Nations Environment Programme (UNEP), 2022.

48 استناداً إلى الخريطة التفاعلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ للبلدان التي لديها خطط تكيُّف وطنية.

49 UNDP, 2018.

50 IPCC, 2022.

51 UNDP, 2022a.

52 International Crisis Group (n.d.).

53 UNDP 2021.

54 ESCWA, 2022a.

55 المرجع نفسه.

56 Collier and Hoeffler, 2004; Grossman, 1991.

57 Gurr, 1970. Koos, 2018.

58 Smith, 2022 p. 8.

59 المرجع نفسه، ص. 15.

60 تقدير المؤلفين، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

61 Gadain, 2022.

62 World Bank, 2022a.

63 Food and Agriculture Organization (FAO), n.d.a.

64 Salih and others, 2020.

65 NUPI and SIPRI, 2022a.

66 IRIN News, 2009.

67 NRC, 2021.

68 Boone, 2017; Smidt and Theisen, 2018.

69 Reuveny, 2007.

70 المرجع نفسه.

71 Seter, Theisen, and Schilling, 2018.

72 Boone, 2017.

73 البيانات مستخلَصة من التعدادات الزراعية الوطنية: الأردن (1997) والمغرب (1996) وتونس (2004-2005). انظر FAO, n.d.b.

74 GBV AoR Helpdesk, 2021.

75 ESCWA, 2021b. تعرَّف ندرة المياه بتوفر أقل من 1,000 م^3 من موارد المياه المتجدّدة المتاحة سنوياً للفرد. إن الدول الـ 19 التي تعاني من الإجهاد المائي هي: المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، والأردن، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، واليمن، وليبيا، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والسودان، والصومال، والمغرب.

76 UNEP, 2016.

77 IPC, 2022.

78 Al-Zubari and others, 2017.

79 ESCWA, 2019.

80 OECD and FAO, 2018.

81 NUPI and SIPRI, 2022a.

82 International Committee of the Red Cross (ICRC), 2021.

83 NUPI and SIPRI, 2022a.

84 Bezner Kerr and others, 2022.

85 UNDP, 2022a; FAO, n.d.a.

86 Clement and others, 2021.

87 Heslin, 2021; Maystadt and others, 2014; Rudolfsen, 2020.

88 Heslin, 2021; Rudolfsen, 2020.

89 ESCWA and FAO, 2017.

90 OCHA, 2022b.

91 World Food Programme (WFP), 2023.

92 World Bank, 2021; IPC, 2021.

93 ESCWA and the Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry lands (ACSAD), 2021; National Aeronautics and Space Administration (NASA), 2016.

94 UNDP, 2022a; OCHA, 2022a.

95 Clement and others, 2021; Young and others, 2014; Koubi and others, 2018.

96 Koubi and others, 2018.

97 Smith, 2022 p. 9.

98 ESCWA and others, 2021.

99 Global Migration Data Portal, n.d.

100 NUPI and SIPRI, 2022b.

101 International Organization for Migration (IOM) Iraq, 2022.

102 NUPI and SIPRI, 2022b.

103 أكثر من 4/3 من الأشخاص المعرَّضين لخطر النزوح موجودون في المناطق الحضرية أو تلك المحيطة بها. انظر Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2021.

104 Clement and others, 2021.

105 المرجع نفسه.

106 United Nations Economic and Social Council (ECOSOC), 2018.

107 Nadin and Roberts, 2018.

108 ESCWA and Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe (BGR), 2013.

تواجه المنطقة العربية تحديات مزدوجة تتمثَّل في تغيُّر المناخ والصراع. وتؤدي النزاعات المتواصلة والهشاشة إلى تفاقم التدهور البيئي، وتحدّ من الموارد المخصَّصة للعمل المناخي وتزيد من التعرُّض لتأثيرات المناخ. من ناحية أخرى، قد تؤثِّر التأثيرات المناخية على الدوافع المعروفة لانعدام الأمن والصراع مثل فقدان سُبُل العيش والدخل وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد والهجرة. وقد تؤدي هذه التحديات المضاعفة، ما لم تتم معالجتها، إلى حلقة مفرغة من الضعف المناخي وانعدام الأمن والصراع. وبالتالي، فإن الاستجابة لهذه التحديات ضرورة مُلِحَّة، ولكنها أيضاً فرصة سانحة لتعزيز السلام والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. تحقيقاً لهذه الغاية، يَعتمِد هذا التقرير على أحدث البيانات المتعلقة بالهشاشة وتوقعات تغيُّر المناخ والمخاطر الأمنية في المنطقة العربية من أجل تقديم لمحة إقليمية عامة حول مخاطر الأمن المناخي. ويُستخدَم هذا التحليل لتوجيه التوصيات لصانعي السياسات والوكالات المتعدِّدة الأطراف والجهات المعنيّة، بهدف التخفيف من مخاطر الأمن المناخي في المنطقة. ويخلُص التقرير إلى أنه يجب إيلاء الاهتمام لأوجه عدم المساواة، وتجارب مختلَف الفئات السكانية، وخصوصِّيات السياقات المحلية. كما أن جودة الحوكمة وقدرة المؤسسات تؤديان دوراً رئيسياً في تعزيز القدرة على الصمود وتخفيف مخاطر التوترات وانعدام الأمن. والأهم في ذلك أن النُّهُج المتكاملة والتعاونية تُعَدُّ حيويةً لمعالجة الترابط بين تغيُّر المناخ والسلام والأمن معالجةً فعّالة.

2301010A